

المرشد لأعضاء لجان حماية البيئة في السلطات المحليّة العربيّة

كتابة وإعداد: المحامية ريماز خطيب
والمحامية جميلة هردل واكيم

مرافقة ومراجعة: المحامي محمد قدح
وجهينة بدر نمارنة

الحياة والبيئة (ج.م.)

03-5602256

sviva@sviva.net

www.sviva.net

Life & Environment - חיים וסביבה

מחמון מן אָגל إدارة سليمة (ج.م.)

04-6565090

Office@LawGG.org

www.lawgg.org

מחמון מן אָגל إدارة سليمة
Lawyers for good governance

مواطنون من أجل البيئة (ج.م.)

04-9978837

cfe.at.galil@gmail.com

www.cfenvironment.org.il

אזרחים למען הסביבה
מواطنون من أجل البيئة

تسعى **جمعية محامون من أجل إدارة سليمة** منذ تأسيسها في العام 2014 لتجذير أسس الإدارة السليمة في المؤسسات الحكومية عامةً، وفي السلطات المحلية العربية خاصةً، من خلال عملها على المستويين القانوني والتوعوي على حدٍ سواء. على المستوى القانوني تعمل الجمعية لمتابعة جوانب مختلفة في عمل السلطات المحلية ومؤسسات جماهيرية أخرى، وفي الحالات المناسبة تتوجه للقضاء لوقف ممارسات تتعارض مع أسس الإدارة السليمة وإلزام السلطات للعمل وفق القانون. منذ تأسيسها عالجت الجمعية مئات الملفات لتعزيز الشفافية ومبدأ سلطة القانون، منع تضارب المصالح، ضمان قانونية التعاقدات والتعيينات، تعزيز مكانة منتخبي الجمهور وغيرها. تعتبر اليوم القرارات القضائية في ملفات عديدة أدارتها الجمعية مرجعاً هاماً في مجال الحكم المحلي.

على المستوى التوعوي، تنظم الجمعية استكمالات، مؤتمرات، ندوات ومحاضرات للطلاب والناخبين الجدد، لمنتخبي الجمهور وموظفي السلطات المحلية، وفتات وشرائح أخرى مختلفة. كما وتسعى الجمعية لرفع الوعي حول خطورة الفساد الإداري وأهمية موضوع الإدارة السليمة عبر مقالات، أبحاث، أوراق موقف، ونشرات أخرى تُنشر في الإعلام، في الموقع الإلكتروني للجمعية وصفحتها في شبكة "فيسبوك". يذكر أنه في العام 2020، أصدرت الجمعية كتاب "المرشد لمنتخبي الجمهور في الحكم المحلي" الذي وُزِعَ بمئات النسخ.

مواطنون من أجل البيئة هي جمعية بيئية تأسست عام 1990، بهدف الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وصحة الانسان. تسعى الجمعية لرفع الوعي الجماهيري حول قضايا البيئة والمناخ، دعم وتأهيل قيادات بيئية محلية، جمع ونشر المعلومات، اعداد استطلاعات وتقارير، التأثير على السياسات، زيادة عملية تطبيق التشريعات البيئية، استنفاد الحقوق لبيئة صحية ودعم المجموعات المدنية التي تحارب المكاره البيئية. قادت الجمعية العديد من النضالات البيئية المركزية مثل النضال ضد التلوث الصناعي في خليج حيفا، كما وحصلت الجمعية على عدة جوائز مثل جائزة رئيس الكنيست لعام 2017، جائزة "الجلوبوس الأخضر" لعام 2007، وجائزة وزير حماية البيئة لعام 1997.

تأسست **جمعية الحياة والبيئة** عام 1988، وتعتبر المنظمة الجامعة للمنظمات البيئية في البلاد. تهدف الجمعية بالأساس إلى تعزيز وزيادة قدرة الحركة البيئية على التأثير. لتحقيق هذا الهدف، تعمل الجمعية على دعم أنشطة المنظمات البيئية، زيادة التعاون داخل الحركة البيئية وخارجها، تحسين استراتيجيات التغيير الاجتماعي للحركة البيئية وتعزيز تمثيل الحركة أمام الجهات الحكومية.

الفهرس

4

مقدمة

6

قضايا البيئة والمناخ في المجتمع العربي

6

النفائات

7

الجهوزية للتغيرات المناخية

8

نقص المساحات الخضراء وإهمال الحيز العام

9

مشاكل الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار

9

تلوث الهواء

10

مركزية دور السلطة المحلية في العمل من أجل حماية البيئة

10

مقدمة

11

دوافع السلطة المحلية للعمل على وضع سياسة عمل في مجال البيئة والمناخ

12

عوائق بنيوية ومالية والخطة الحكومية الجديدة

14

واجبات وصلاحيات السلطة المحلية في مجال حماية البيئة

14

واجبات السلطة المحلية للعمل من أجل حماية البيئة

16

صلاحيات السلطة المحلية لتطبيق القوانين البيئية

19

اللجان في السلطة المحلية وخاصة لجنة حماية البيئة

19

واجب تشكيل لجنة لحماية البيئة في السلطات المحلية

20

سيرورة عمل اللجنة

21

معلومات حول عمل لجان حماية البيئة في السلطات المحلية العربية

22

لجنة حماية البيئة: من الرؤيا إلى خطة عمل مهنية

22

التخطيط وتحديد الأهداف

23

إشراك المواطن

25

أدوات العمل الأساسية لتفعيل لجنة حماية البيئة

25

دور عضو السلطة المحلية في تفعيل لجنة البيئة

27

دور الموظف المسؤول عن مجال حماية البيئة في السلطة المحلية في تفعيل لجنة البيئة

28

دور ممثلي الجمهور في تفعيل لجنة البيئة

30

الملاحق

30

ملحق رقم 1 - قصص نجاح ملهمة للجان حماية البيئة

31

ملحق رقم 2 - مخطط لمشاريع مقترحة لحماية البيئة

34

ملحق رقم 3 - مثال لخطة عمل للجنة حماية البيئة

مقدّمة

تعتبر قضايا البيئة إحدى المواضيع الحاضرة دائماً في المنصات الإعلامية والجماهيرية كونها تؤثر بشكل مباشر على حياتنا اليومية، وخاصةً في السنوات الأخيرة نتيجة الكوارث البيئية الآخذة في الازدياد وتغييرات المناخ في العالم. جميعنا نطمح للعيش في بيئة نظيفة خالية من المكاره البيئية. لا شك أن البيئة النظيفة تؤدي إلى جودة حياة أفضل على جميع الأصعدة، حيث إنها تؤمن الهواء النقي، الغذاء الآمن والنظيف ومحيط نظيف خالٍ من النفايات والأضرار. من هنا، بالإمكان القول إن البيئة تعكس جودة حياة السكّان وتطور البلدة.

للأسف، تعاني البلديات العربية من مكاره بيئية عديدة ومختلفة، على سبيل المثال لا الحصر، تعاني غالبية بلداتنا من شوارع متسخة، تراكم القمامة، نفايات عشوائية، مصالح تجارية تعمل بدون ترخيص في أماكن غير مخصصة لنوع المصلحة، تربية المواشي في الأحياء السكنية، روائح كريهة، ترك سيارات الخردة على الأرصفة وفي الأحياء السكنية وغيرها ...

من يتجول في شوارع وأحياء البلديات العربية سيدرك ويرى جميع أو غالبية المكاره البيئية المذكورة أعلاه، وتدور في الأذهان أسئلة عديدة: من المسؤول عن معالجة هذه المكاره والآفات؟ كيف يمكن تغيير الوضع القائم ومنع تكراره في المستقبل؟ لمن نتوجّه للمساعدة؟

تعتبر السلطة المحلية المسؤول الأول والأساسي عن حماية البيئة والحفاظ على الصحة العامة في منطقة نفوذها، لكن حال الكثير من البلديات العربية يشير إلى أن السلطات المحلية لا تقوم بدورها وواجبها كما يجب.

قبل أكثر من خمسة عشر عاماً، وتحديداً في العام 2005، سُنّ البند القانوني الذي يلزم كل السلطات المحلية بتعيين لجنة لحماية البيئة، وظيفتها تخطيط برامج في مجالات الحفاظ على جودة البيئة وضمان التنمية والاستدامة البيئية. على اللّجنة أن تقدّم برامجها المخطّطة للمجلس البلدي للحصول على مصادقته، وتتابع تنفيذ البرامج المصادق عليها. لجنة حماية البيئة مكونة من أربعة أعضاء مجلس، موظف كبير مسؤول عن مجال حماية البيئة وممثليّ جمهور من سكّان البلدة يتم اختيارهم بالتعاون مع المنظمات البيئية. بموجب القانون، على هذه اللّجنة أن تعقد، على الأقل، أربع جلسات في السنة، وتتوجب دعوة ممثل عن منظمة قطرية وممثل عن وزير حماية البيئة لجميع جلسات لجنة حماية البيئة. المنظمة القطرية التي تم تعيينها لهذا الغرض هي منظمة "الحياة والبيئة" (חיים וסביבה).

في النصف الثاني من العام 2021 انطلق مشروع مشترك بين جمعية "محامون من أجل إدارة سليمة"، جمعية "مواطنون من أجل البيئة" وجمعية "الحياة والبيئة"، هدفه إقامة لجان حماية البيئة في جميع السلطات المحليّة العربية، تفعيلها بالوتيرة المناسبة، إشراك الجمهور (عن طريق انتخاب ممثلي جمهور) في عمل اللجان، وتعزيز مكانة هذه اللجان ودورها في إدارة قضايا البيئة في السلطات المحلية.

باعتقادنا أن وجود لجنة لحماية البيئة في السلطة المحليّة تقوم بوظيفتها المحدّدة في القانون، تعمل بالوتيرة المناسبة، تشارك الجمهور عن طريق انتخاب ممثلي جمهور، وتدعو ممثلين عن وزير حماية البيئة والمنظمات البيئية إلى جلساتها، تستطيع أخذ دور مركزي ومهم في إدارة قضايا البيئة في السلطات المحليّة. نظرًا لذلك، جاء هذا المشروع المشترك الذي يتضمن عدة خطوات، منها إجراء استكمالات لأعضاء لجان حماية البيئة وموظفي أقسام البيئة، مرافقة خاصّة للجان حماية البيئة في بعض السلطات المحليّة وتقديم الاستشارة في هذا المجال، وإعداد هذا الكتيّب، الذي بين أيديكم (فيما يلي: "المرشد")، لخدمة أعضاء لجان حماية البيئة في السلطات المحليّة العربيّة والموظّفين ذوي الصلة.

تعرض فصول المرشد القضايا البيئية المركزيّة التي تواجه البلديات العربيّة، واجبات وصلاحيات السلطة المحليّة للعمل من أجل حماية البيئة، خاصيّة لجنة حماية البيئة وأدوات العمل الأساسيّة لتفعيلها. كما يحوي المرشد اقتراحات لبرامج يمكن تخطيطها من قبل لجنة حماية البيئة، وقصص نجاح ملهمة للجان حماية البيئة.

نضع بين أيديكم هذا الإصدار، على أمل أن يكون مرجعًا لكل عضو لجنة لحماية البيئة في السلطات المحليّة العربيّة في مهمّته الخدميّة والجماهيريّة، ويدفع هذه اللجان نحو العمل والتأثير في مجال البيئة، لإحداث تغيير في هذا المضمار الحيوي لجودة حياتنا.

قضايا البيئة والمناخ في المجتمع العربي

تعاني البلدات العربية من آفات بيئية عديدة ومتنوعة أخذت بالازدياد مع مرور الزمن نتيجة التقصير بمعالجتها. إضافةً للآفات البيئية التي تؤثر بشكل مباشر على جودة حياة السّكان، بدأنا نشعر بالسنوات الأخيرة بالتغيرات المناخية التي تحمل بطياتها مخاطر كبيرة وآثار متنوّعة وافتقار البلدات العربيّة للجهوزيّة لمواجهة هذه الآثار والأضرار.

تواجه السلطات العربية تحديات كثيرة من حيث كمية المخاطر البيئية ومن حيث القدرة على منعها أو معالجتها. فيما يلي نتوسع بالشرح عن أهم هذه التحديات.

النفائات

تعتبر مشاكل النفائات من المشاكل الرئيسية في البلدات العربيّة. مع أن معدل كمية النفائات التي تنتجها البلدات العربيّة عادة مشابهة أو أقل من البلدات اليهودية، فإن حصة البلدات العربيّة من التأثيرات السلبية للنفائات أكبر من تلك الموجودة في البلدات اليهودية حيث يسبب عدم معالجة النفائات أو معالجتها بشكل غير سليم، عددًا كبيرًا من التأثيرات والأضرار البيئية والصحية.

تعتبر إسرائيل من الدول المتأخرة في علاج النفائات، خاصةً بالمقارنة مع الدول المتطورة، حيث لا تزال تقوم بطمر 80% من النفائات بدلًا من تطبيق حلول معالجة أكثر تقدمًا وأقل تلويثًا مثل التقليل، إعادة الاستخدام والتدوير. تكثر كذلك ظاهرة إلقاء النفائات بشكل عشوائي في ضواحي القرى والمدن، في المحيط المفتوح، في الكسارات الخالية وحتى داخل البلدات، كما وتنتشر مواقع النفائات غير المرخصة منها بالقرب من تجمعات سكنية ومؤسسات تعليمية. هذه الظواهر تسبب أضرارًا كبيرة وجمةً لصحة السكان على المدى القريب والبعيد: روائح كريهة، حرائق، تلوث مصادر المياه والتربة، تلوث الهواء وغيرها.

تتفاقم أخطار النفائات في حالتين أساسيتين: الأولى، عندما تتواجد مجمعات النفائات بالقرب من الشرائح السكانية الضعيفة كالأطفال، المرضى، كبار السن والنساء الحوامل. أمّا الحالة الثانية هي عندما يتم حرق هذه النفائات، حيث أثبتت الأبحاث أن حرق النفائات بطريقة عشوائية يؤدي لإطلاق كميات كبيرة من المواد السامة منها: الديوكسينات، البنزين، المعادن الثقيلة، الزرنيخ، الكروم، الهيدروجين السام وغيرها. التعرض لهذه المواد يمكن أن يسبب خللاً في جهاز المناعة، الجهاز العصبي والجهاز التنفسي والجهاز التناسلي ويسبب أمراضًا عديدة كالسرطان، أمراض الكلى، والكبد، والقلب، وغيرها.

وفقًا للمعطيات الجزئية الموجودة، هناك حوالي 300 موقع نفائات غير قانوني في إسرائيل،¹ بالإضافة إلى حرائق نفائات عشوائية لا يتم إحصاؤها، كما ويتم حرق أكثر من 570,000 طن من النفائات البلدية والزراعية كل عام

<https://www.haaretz.co.il/nature/.premium-1.7239182> 1

في إسرائيل.² تشير تقارير سجل الانبعاثات البيئية التي تُنشر سنويًا إلى أن تلوث الهواء الناجم عن مواقع حرق النفايات غير القانونية يساهم في 60% من الانبعاثات التي تحمل مواد مسرطنة مشبوهة أو معروفة في الهواء في الدولة. وفقًا لمعطيات خدمات الإطفاء والإنقاذ الإسرائيلية، فقط في عام 2021 تم تقديم 14,199 شكوى حول حرق نفايات في البلاد.³

لا توجد معطيات دقيقة حول حصة المجتمع العربي من هذه الأضرار البيئية، ولكن يوجد إجماع أن الجزء الأكبر من حرق النفايات بشكل غير قانوني يحدث في البلدات العربية، حيث إن معظم هذه البلدات تواجه صعوبة في إدارة النفايات وتطبيق القانون. بالإضافة للتأثيرات البيئية والصحية لذلك، تدفع السلطات المحليّة العربيّة ثمنًا أكبر لمقاومة النفايات مقارنةً بالسلطات التي تدير هذه المنظومة بشكل ناجح.

الجهوزية للتغيرات المناخية

إن التغيرات المناخية والأضرار التي تلحقها هي أمر واقع لا فرار منه وفقًا للمختصين والعلماء، وهي تحمل آثارًا جسيمةً على المدى القصير والمتوسط والبعيد. بسبب موقع البلاد الجغرافي وكونها نقطة انتقال ما بين المناخ الصحراوي إلى مناخ البحر المتوسط، فإن آثار التغيرات المناخية عليها وعلى سائر دول الشرق الأوسط، أكثر تطرفًا وسوءًا، وقد بدأنا نعيش بعضًا من تلك الظواهر خلال فصليّ الشتاء والصيف في السنوات الأخيرة، مثل الفيضانات الغزيرة التي أغرقت بعض البلدات العربية، أو موجات الحر المتطرفة التي امتدت إلى بضع أيام متتالية.

لمواجهة هذه التغيرات تقوم الدول بعدة خطوات تتطلب تغييرات جذرية على كل الأصعدة من خلال التركيز على توجيهين مركزيين: الأول هو منع وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة وفقًا لأهداف وبرامج مبنية. أمّا التوجه الثاني يتطرق إلى رفع الجهوزية لمواجهة الآثار والأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية. يضع هذا التوجه اهتمامه لحماية الجمهور، الحفاظ على صحته ورفاهيته من عواقب أزمة المناخ، وخصوصًا على الأجيال القادمة التي ستضطر لمواجهة احتدام التغيرات المناخية.

تؤثر المخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية على جميع مناحي الحياة وتتمثل بسلسلة طويلة من الظواهر العالمية، الإقليمية والمحلية، من ضمنها تزايد وتيرة موجات الحر المتطرفة، جفاف مستديم، المسّ بالأنظمة البيئية، انخفاض في مصادر المياه العذبة، المسّ في النسيج الحياتي البحري، انخفاض في الأمان الغذائي، ارتفاع نسبة الأحداث المناخية المتطرفة مثل موجات حر وبرد ونسب أمطار قياسية قد تؤدي إلى فيضانات.

هذه الظواهر، التي هي نتيجة مباشرة للتغيرات المناخية، تؤثر على جميع السكان، إلا أن الضرر سيكون أكبر لدى الشرائح السكانية الحساسة والضعيفة، وهي التي تدفع ثمن نهج حياة الطبقات الأكثر غنى وقدرة.

المجتمع العربي هو من الفئات الضعيفة المعرضة أكثر من غيرها لأضرار الأزمة المناخية، حيث يعاني هذا المجتمع أصلًا من زيادة الأمراض ونقص في منالية الخدمات مقارنةً بالمجتمع اليهودي، ومن مشاكل اجتماعية واقتصادية عديدة.

https://fs.knesset.gov.il/23/Committees/23_cs_bg_594222.pdf 2

<https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001399179> 3

في المقابل تعاني السلطات المحلية العربية من بنى تحتية قديمة وهشة (شوارع بحالة متردية، أنظمة صرف صحي غير متطورة وغير ذلك)، نقص في المنشآت الخدمائية مثل محطات الإطفاء وغيرها، ازدحام، حرق نفايات، انعدام تخطيط، وعدم وجود مناطق خضراء مفتوحة. معظم هذه السلطات لا تملك الموارد (الماليّة والبشريّة)، المعلومات، والأدوات للتعامل مع الأزمات، بما فيها الظروف المتطرفة مثل الجفاف والحرارة والفيضانات المتوقعة بسبب تغير المناخ.

إضافة إلى ذلك، لا يوجد أي تطرّق لخصوصية المجتمع العربي والبلدات العربية في القرارات الحكومية ومخططات الجهوزية التي تضعها في مجال البيئة والمناخ.

في ظل هذا الواقع، باتّ موضوع الجهوزية لمواجهة الأحداث المناخية المتطرّفة ملحقًا للغاية لمنع المسّ في الأرواح وفي الممتلكات داخل بلداتنا، ويجب على السلطات المحليّة العربيّة أن تأخذ زمام الأمور وأن تضع هذه القضية في سلم الأولويّات، وأن تبدأ فورًا باستنفاد الميزانيات المرصودة لهذا المجال في الوزارات الحكومية والعمل على مسح المخاطر المحلية ورفع جهوزية البلدة.

نقص المساحات الخضراء وإهمال الحيز العام

تفتقر البلدات العربية للمساحات المفتوحة، المناطق الخضراء المنظمة والحدائق العامة، حيث أن الغالبية العظمى من البلدات العربية لا يوجد فيها حدائق أو مساحات خضراء مفتوحة وملائمة لاستعمال السّكان. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المساحات العامة في جزء كبير من البلدات العربية من إهمال كبير، بنى تحتية وأرصفت مهترئة، استيلاء مصالحي تجاريّة على مساحات عامّة، انعدام التنظيم في إقامة المصالح وترخيصها وفي وضع اللّافتات الدعايية وغيرها من الظواهر التي لا تمسّ فقط بالمظهر العام، وإمّا تضرّ أيضًا بسلامة السّكان وتسلب حقّهم في العيش في بيئة سليمة ومتاحة.

للمساحات الخضراء في القرى والمدن فوائد صحيّة كثيرة، وبيّنت عدّة دراسات أنّ نقص هذه المساحات يرتبط بشكل مباشر بارتفاع نسبة أمراض عديدة بما فيها النفسيّة عند السّكان. تساهم المساحات الخضراء في التخفيف من تلوث الهواء وفي تخفيض درجات الحرارة المرتفعة في الصيف، ومواجهة ظاهرة "جزر الاحترار" التي بدأت تعاني منها البلدات العربية مع زيادة الكثافة السكانية وسيطرة المباني والاسمنت على كل المساحات، وذلك في ظلّ نقص الأراضي المتاحة للبناء المرخص والنّقص في التخطيط الحضري الملائم.

معالجة هذه الظواهر تصبح ملحة أكثر، بل ومصيرية مع ازدياد نسبة التلوث والتغيرات المناخية، ازدياد الكثافة السكانية والازدحام، وللسلطات المحلية الدور الرئيسي في هذا السياق، إذ ينبغي عليها توفير مساحة معيشيّة سليمة وملائمة لهذه التغيرات والمتطلبات العصرية.

مشاكل الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار

لا تزال قضية الصرف الصحي ومشاكل الارتباط بشبكة المجاري حاضرة في معظم البلدات العربية، نتيجة للنقص في مخططات البناء والتنظيم والتأخير في ربط أحياء كثيرة. رغم التقدم الملموس الذي طرأ في السنوات الأخيرة، لا تزال نسبة البيوت المرتبطة رسمياً بشبكة منظمة في البلدات العربية لا تتعدى الـ 80% فقط من مجمل البيوت (تصل هذه النسبة لأكثر من 90% في البلدات اليهودية)، إضافةً إلى عدد كبير من المصالح والمصانع غير المرخصة، نقص في صيانة البنى التحتية وتجديدها، وعدم معالجة الأعطال التي تحدث في الوقت المطلوب.

تسبب مشاكل الصرف الصحي عدّة أضرار بيئية وصحية أهمّها الروائح الكريهة، جذب الحشرات والقوارض الضارة، تلوث التربة ومصادر المياه.

البنى التحتية لتصريف مياه الأمطار في البلدات العربية قديمة وغير قادرة على استيعاب كميات مطر كبيرة، حيث شاهدنا في السنوات الأخيرة تزايداً في حوادث الفيضانات الخطيرة، والتي سببت أضراراً كثيرة للممتلكات والبنى التحتية وحتى فقدان حياة أشخاص في عدة بلدات، يهودية وعربية.

هذه المشكلة تتفاقم من سنة لسنة مع التغييرات في نظام الأمطار وازدياد كميات المطر التي تهطل في فترات قصيرة، وقد تكون عواقبها كارثية في السنوات القادمة. معالجة منظومة التصريف البلدية وملاءمتها لتغيرات الطقس باتت من أكبر وأهم التحديات التي تواجه المدن والقرى عامةً في كل العالم، بما فيها البلدات العربية، والتي تعاني أصلاً كما أسلفنا من نقص حاد في الميزانيات والقدرة على تحسين البنى التحتية، ولذلك يتوجب على السلطات المحلية البدء فوراً باستنفاد الميزانيات والخطط المرصودة لهذا المجال في الوزارات الحكومية وسلطة الصرف.

تلوث الهواء

يعتبر تلوث الهواء أحد المسببات الرئيسية للعديد من الأمراض المزمنة، مثل المشاكل القلبية والأوعية الدموية ومشاكل التنفس وأنواع مختلفة من السرطان، وغيرها الكثير من التأثيرات الصحية السلبية ومسببات الوفاة. لا توجد معطيات كافية عن نسبة تلوث الهواء في البلدات العربية، حيث لا يتم نصب أي محطات لرصد تلوث الهواء فيها، ولا يتم تجميع البيانات وإجراء الفحوصات إلّا في حالات عينية وقليلة. في المقابل، تكثر مصادر تلوث الهواء التي يتعرّض لها السكان العرب وعلى رأسها تلوث الهواء من حرق النفايات، تلوث الهواء والغبار من الكسّارات - حيث تشكّل نسبة السكان العرب 70% من السكان الذين يسكنون في محيط الكسّارات من منطقة الشمال على سبيل المثال، تلوث الهواء من المصانع وورشات العمل خاصةً تلك التي لا تملك ترخيصاً ولا تعمل وفق الشروط البيئية، وتلوث الهواء المنبعث من وسائل النقل والمواصلات خاصةً في ساعات الازدحامات المرورية وفي القرب من المؤسسات التعليمية.

مركزيّة دور السلطة المحليّة في العمل من أجل حماية البيئة

مقدّمة

للسلطات المحليّة دور هام جدًّا ومركزي في قضايا البيئة والمناخ، إذ تعتبر السلطة المحليّة المسؤول الأول والأساسي عن حماية البيئة وتطبيق القوانين البيئية في منطقة نفوذها. للسلطات المحليّة أيضًا دور حاسم في تحقيق وتعزيز مفهوم الاستدامة وفي صياغة جودة حياة السكان، إذ أن غالبية القضايا المرتبطة بحياتنا اليومية بما فيها البيئية والجهوزية المناخية تدار من قبل الحكم المحلي. البلدة، إلى جانب كونها مكانًا للسكن، هي أيضًا مصدر للتلوّث من جهة، وهي أيضًا فرصة لأسلوب حياة مستدام.

تعاني معظم السلطات المحليّة العربيّة من تحديات اقتصادية وعجز في الميزانيات، ضعف ونقص في البنية التحتية وصعوبة الحفاظ على البنية التحتية القائمة، إلى جانب العلاقات المركّبة والسياسية مع مؤسسات الدولة، التي تضع معظم المسؤوليات التنفيذية على عاتق الحكم المحلي دون علاقة بقدرة هذه السلطة أو تلك على ذلك، وتكتفي عادةً برصد ميزانيات قليلة لمشاريع عينية وآنيّة. لذلك فإن هذه السلطات تجد صعوبة في إدارة مجال البيئة، والنتيجة هي انتشار الآفات البيئيّة على أنواعها في البلدات العربيّة، ازدياد معاناة وتدمر السكان وعدم رضاهم عن أسلوب إدارة البلدة.

هناك عوامل مختلفة تؤثر على قدرة السلطات المحليّة على التعامل مع القضايا البيئية، من بينها: القدرة الماليّة للسلطة، القوى العاملة، الميزانية المرصودة لقضايا البيئة، انضمام السلطة إلى اتحاد مدن أو عنقود، وجود جمعيات بيئية في المنطقة وغيرها.

في ظل التغيرات السريعة التي تحدث في العالم، الاستمرار في نهجنا الحالي في إدارة البلدات العربيّة غير وارد، وبتّ من الضّرورة أن تتبنّى السلطات المحليّة نهجًا حديثًا يضمن استدامة البلدات العربيّة والمجتمع العربي ويؤدي ليس فقط إلى تحسين البيئة وتحسين جودة حياة السكان، بل من شأنه أن يكون أيضًا فرصة للازدهار الاقتصادي للبلدة.

لكي تستطيع السلطة المحليّة تحقيق هذه الأهداف، هناك حاجة إلى اتخاذ العديد من الخطوات وتبني نهج يطبق مبادئ الاستدامة في خطط عمل السلطة المحليّة في شتى المجالات. بشكل خاص، يجب على السلطة المحليّة توفير مساحة معيشية نظيفة وتدعم أسلوب حياة صحي، تفعيل خطط تربيّة بيئية في كل المؤسسات، إدارة النفايات المحليّة من حيث جمعها وتقليلها ومعالجتها حسب القانون، تعزيز المشاركة والشفافيّة في العلاقة بين السلطة والسكان، تعزيز المواصلات العامة، ترخيص المصالح التجاريّة، تطبيق مبادئ البناء الأخضر، الانتقال إلى الطاقة المتجددة، الحفاظ على الطبيعة الحضريّة، بناء الجهوزية للتغيرات المناخية، الحفاظ على المساحات العامّة وغيرها.

دوافع السلطة المحلية للعمل على وضع سياسة عمل في مجال البيئة والمناخ

لماذا إذاً يتوجب على السلطة المحلية تنفيذ سياسة بيئية وتحسين جودة البيئة؟

1. لأن القانون يلزم السلطات المحلية بذلك:
وفقاً لقانون السلطات المحلية وقوانين أخرى، يجب على السلطات العمل، ضمن صلاحياتها المختلفة، على حماية البيئة وتنظيم البنية التحتية للصرف الصحي وأنظمة الصرف الصحي الأخرى، ومنع المخاطر البيئية التي قد تضر بصحة السكان وحياتهم. لتحقيق ذلك، على السلطة المحليّة بناء وتفعيل خطط وبرامج عمل فيما يتعلق بإنشاء البنية التحتية البيئية وتقديم الخدمات في هذا المجال وسن القوانين المساعدة وممارسة صلاحياتها لتطبيق القوانين (انظروا الفصل التالى).
 2. لأن جودة البيئة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بجودة الحياة في البلدة وتؤثر على السكان وعلى صحة الجمهور:
تحمل التأثيرات البيئية والمناخية آثاراً جسيمة على المدى القصير، المتوسط والبعيد، بما فيها التأثيرات الصحية الاجتماعية، الغذائية وحتى تهديد الحياة جراء التلوث وظواهر المناخ المتطرفة. يؤثر التلوث البيئي مثل الإشعاع، وتلوث المياه الجوفية، وعدم معالجة مياه الصرف الصحي، والضوضاء، وتلوث الهواء، ونقص المساحات المفتوحة واختلال التوازن الطبيعي والتنوع الحيوي على صحة الانسان. وفقاً لمعطيات منظمة الصحة العالمية يسبب تلوث الهواء مثلاً وفاة 2500-3000 شخص في إسرائيل سنوياً، مع العلم أن عدد الوفيات جراء التلوث عند السكان العرب هي ضعف النسبة عند السكان اليهود.
 3. لأن هذه رغبة الجمهور:
في السنوات الأخيرة طرأ تحسن ملموس بما يتعلق بمستوى الوعي عند الجمهور ويشمل هذا استعداده لاتخاذ خطوات فعلية على المستوى الشخصي والجماعي من أجل التغيير والتأثير، وأيضاً استعداده للتطوع في الحراك البيئي وتغيير سلوكيات مختلفة. أظهرت نتائج استطلاع للرأي نشر في يناير 2021 من قبل المعهد الإسرائيلي للديمقراطية⁴ فحص مدى وعي المجتمع الإسرائيلي بشكل عام حول قضية أزمة المناخ، أن 72% من المجتمع العربي منزعجين من الارتفاع في تلوث الهواء، وهي نسبة أعلى من تلك المتعلقة بالمجتمع اليهودي العلماني (64%) أو المجتمع اليهودي المتدين (الحريديم) (38%). أما بما يتعلق بالاستعداد للمشاركة الشخصية، تبين أن استعداد الجمهور العربي مثلاً لفصل النفايات مرتفع جداً (67%) حتى لو لم يتم وضع حاويات الفصل بمحاذاة البيوت (مقارنة بالجمهور اليهودي العلماني 53% واليهودي المتدين 29%)، وأن استعداده لتقليل السفر بالسيارات الخاصة بغرض تقليل تلوث الهواء أعلى بقليل من النسبة عند الجمهور اليهودي (55% مقابل 45%) حتى لو كان الأمر منوطاً بإطالة مدة السفر وزيادة المجهود.
- إذاً، هنالك أهمية كبرى لتوظيف هذه البوادر الإيجابية وتجنيد السكان للتعاون مع السلطات المحليّة. من شأن هذا التعاون أن يخلق نشاطات وفعاليات يشارك فيها كل فئات المجتمع ويخلق جوّاً ودياً ويزيد من الشعور بالانتماء لدى السكان والتزامهم بالمحافظة على البيئة وعلى الحيز العام.

<https://www.idi.org.il/books/34790> 4

4. من أجل الأجيال القادمة:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم. الواجب الأخلاقي، المجتمعي والديني يحتمّ على القيادات المحليّة أن تضع هذا المبدأ أمام أعينها لضمان سلامة الأجيال القادمة وعدم سلبها الحق في التمتع بموارد الكرة الأرضية.

5. الحفاظ على البيئة يوفر الموارد ويحسن اقتصاد البلدة:

تبني نهج مستدام واتخاذ خطوات للحفاظ على البيئة وتقليل الاستهلاك، يؤدي في نهاية المطاف إلى توفير كبير في الميزانيات والموارد التي تصرفها السلطة المحلية (الماء، الكهرباء، المشتريات وغيرها) وتعزيز النمو الاقتصادي.

6. لأن تحديات الواقع والعصر تتطلب ذلك:

ازدياد النمو السكاني والكثافة السكانية، نقص الأراضي، زيادة التلوث، التغيرات المناخية وغيرها من التحديات التي تعاني منها البلدات العربية بحدّة أكثر، تتطلب من منتخبى الجمهور ملاءمة المخططات لتحديات العصر المتغيرة.

عوائق بنيويّة وماليّة والخطة الحكوميّة الجديدة

هناك الكثير من العوائق والتحديات التي تصعب على السلطات العربيّة التعامل مع المشاكل البيئية التي ذكرت وغيرها، بناء خطط عمل وتنفيذها وإدارة مجال البيئة - الذي يرتبط تقريباً بمعظم مجالات عمل وأقسام السلطة المحليّة.

الميزانيات

لا تخصص الدولة ميزانيات ثابتة لقضايا البيئة في السلطات المحلية، بل تقوم بوضع القوانين والخطط التي تلزم الحكم المحلي بدون ملاءمة هذه الواجبات لقدرة السلطات على تنفيذها، وبالتالي يجب على السلطات المحلية تجنيد الميزانية اللازمة لذلك من الميزانية العامة والاستعانة بميزانيات دعم إضافية لمواضيع عينية عن طريق تقديم طلبات لوزارة حماية البيئة. تخصّص السلطات العربيّة ميزانيات لقضايا البيئة بالأساس لمعالجة النفايات البيئية، حيث تشكّل نسبة الميزانية المخصّصة لمقاولة النفايات عادةً إحدى أكبر المصاريف في معظم السلطات العربية. ومع ذلك تبقى هذه الميزانيات قليلة وغير كافية. حسب تحليل ميزانيات الدعم الذي أصدرته وزارة حماية البيئة بين السنوات 2015-2019، بلغت حصة السلطات المحليّة العربيّة من مبالغ الدعم التي قدمتها الوزارة 17%، على الرغم من أن نسبتها من مجمل السلطات المحلية في إسرائيل تبلغ حالياً 30%.

من الجدير ذكره أن السلطات المحليّة العربيّة تجد صعوبات وتحديات كبيرة في استنفاد الموارد وميزانيات الدعم الممكنة، إمّا بسبب نقص القوى العاملة أو بسبب عدم ملاءمة هذه المنظومة لاحتياجات السلطات العربيّة.

في المقابل، 64% من مجمل ميزانيات الدعم التي تحصل عليها السلطات العربيّة مخصصة لمعالجة النفايات، وذلك يعني أن سائر القضايا البيئية تحظى بميزانيات قليلة جداً أو لا تحظى بأي ميزانيات. حتى الميزانيات المرصودة

لمعالجة النفايات لا تكفي لمعالجة جميع أنواع النفايات ولتقديم خدمات كافية للسكان، وفي عدد كبير من البلدات تقتصر هذه الخدمات على نقل النفايات البيئية ولا توفر حلولاً لسائر الأنواع كما ينص القانون، مثل النفايات الصلبة والخردوات، النفايات الزراعية، الأدوات الإلكترونية وغيرها.

العوائق التنظيمية والبيئية

إضافةً إلى النقص في الميزانيات، هناك نقص حاد في عدد القوى العاملة في مجال البيئة في السلطات العربيّة. في جزء من هذه السلطات لا يوجد قسم متخصص، وفي جزء آخر حتى لا يوجد موظف/ة مسؤول/ة عن المجال (تبيّن أنّه فقط في 15 سلطة محلية عربية يوجد موظف مسؤول/قسم مسؤول عن مجال حماية البيئة، من أصل 84 سلطة محلية عربية).

هذه المعوقات وغيرها تزيد من الفجوة بين متطلبات التشريع وقدرة السلطة على الامتثال له ومن تأخر هذا البلدات عن الركب في كل ما يتعلق بمعالجة قضايا البيئة. في السنوات الأخيرة، عززت الدولة التوجه نحو مبنى الإدارة الإقليمية، عن طريق إقامة "عناقد إقليمية" بالإضافة لاتحادات المدن الموجودة وللوحدات البيئية الإقليمية.

هنالك عدة إيجابيات لهذا التوجه في بعض الحالات، لكن تطبيقه لا يخلو من الصعوبة وعدم الوضوح، حيث لم يتم تقسيم وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات المناسبة لكل جسم، وفي أغلب الأحيان لا تشكّل هذه الأجسام الإقليمية حلّاً أو إضافة نوعية لعمل السلطات المحلية، بل وقد تزيد الأمور تعقيداً في بعض الأحيان، حيث إن نموذج العمل الحالي يفرض مسؤوليات ويمنح صلاحيات لكل الأجسام بدون تنسيق وتنظيم، وبدون تقسيم واضح وملزم للأدوار.

الخطة الاقتصادية الحكومية 550

ضمن الخطة الحكومية لتطوير المجتمع العربي التي صودق عليها في يوم 24.10.21، أعلنت وزارة جودة البيئة ووزارة المساواة الاجتماعية عن تخصيص 550 مليون شاقّل لمعالجة قضايا البيئة (وبالأخص معالجة النفايات) والاستعداد لمواجهة أزمة المناخ بين السنوات 2022-2026.

تنص الخطة على تشكيل لجنة توجيهية، برئاسة المدير العام لوزارة جودة البيئة (أو ممثل عنه)، تضم المدراء في وزارة المساواة الاجتماعية، وزارة الداخلية، وزارة النقب والجليل، وزارة الطاقة وقسم الميزانيات في وزارة المالية (أو ممثلين عنهم)، وممثلي جمهور تختارهم وزارة جودة البيئة.

تنص الخطة أيضاً على أنه يجب صياغة خطة العمل وفق عدّة مبادئ، منها: إشراك الجمهور، تعزيز العمل في مجال إدارة النفايات وفق الاستراتيجيات المتبعة في وزارة جودة البيئة، تعزيز قدرة السلطات المحلية على العمل في مجال البيئة، تحسين الخدمات المقدمة للسكان، زيادة الرقابة وتطبيق القوانين في مجال الحفاظ على جودة البيئة في البلدات العربية، تشجيع القيادة المحلية ورفع الوعي للمواضيع البيئية لدى السكان وضمان استمرارية المشاريع المشمولة في الخطة البيئية.

واجبات وصلاحيات السلطة المحليّة في مجال حماية البيئة

واجبات السلطة المحليّة للعمل من أجل حماية البيئة

السلطة المحليّة هي المسؤول الأول والأساسي عن حماية البيئة وضمان الصحة العامة في منطقة نفوذها. تستمد السلطات المحليّة هذه المسؤوليات من المادة رقم 242 من قانون البلديات (لبلديات)، من المادة رقم 146(8) من أمر المجالس المحليّة (للمجالس المحليّة) ومن المادة رقم 63(8) من أمر المجالس المحليّة (مجالس إقليمية) (للمجالس الإقليمية). وفق قوانين السلطات المحليّة المذكورة، على سبيل المثال، من واجب السلطة المحليّة الاهتمام بنظافة شوارع البلدة، معالجة مياه الصرف الصحي، إفراغ حاويات القمامة ومنع تراكم النفايات في الأماكن العامّة والخاصّة وغيرها...

إضافةً للواجبات في قوانين السلطات المحليّة المذكورة أعلاه، تحدّد قوانين البيئة واجبات السلطات المحليّة للعمل من أجل حماية البيئة في مجالات وقضايا بيئية مختلفة. فيما يلي نأتي ببعض الأمثلة.

جمع ومعالجة النفايات

السلطة المحليّة هي الجسم الوحيد المسؤول عن جمع ومعالجة النفايات على جميع أنواعها في منطقة نفوذها. يلزم قانون الحفاظ على النظافة من العام 1984 (חוק שמירת הנקיון، התשמ"ד-1984) السلطة المحليّة بتخصيص مواقع لمعالجة نفايات البناء، الإطارات، خردة السيارات، سواء داخل منطقة نفوذها أو خارجها بالتنسيق مع السلطة المحليّة ذات الصلة، وذلك مع مراعاة تعليمات القوانين الأخرى. يتوجّب على السلطة المحليّة نشر إعلان للجمهور عن عناوين هذه المواقع. مخالفة هذا الواجب من قبل السلطة المحليّة قد يلزمها بدفع غرامات ماليّة. بهدف التقليل من كمية النفايات التي يجب التخلص منها، يمنح قانون جمع النفايات والتخلص منها لإعادة تدويرها (חוק איסור ופינוי פסולת למחזור، התשנ"ג-1993) السلطة المحليّة صلاحية وضع ترتيبات لجمع النفايات لإعادة تدويرها.

يذكر كذلك في هذا السياق أن قانون معالجة نفايات التغليف يلزم السلطة المحليّة بإبرام عقد مع شركة "تامير"⁵ لنقل نفايات التغليف لإعادة التدوير. أما قانون معالجة النفايات الإلكترونيّة فيلزمها بإبرام عقد مع شركة للتخلص من هذا النوع من النفايات، وتكون الشركة ملزمة بتخصيص مواقع أو حاويات لجمع هذه النفايات.

تلوث الهواء

أحد أنواع المكاره البيئية الشائعة هو تلوث الهواء (كالدخان الناتج عن الحرائق على سبيل المثال). يلزم قانون الهواء النقي من العام 2008 (חוק אוויר נקי، התשס"ח-2008) السلطة المحليّة أن تعمل على منع تلوث الهواء في منطقة نفوذها والتقليل منه. لتنفيذ هذا الواجب، تملك السلطة المحليّة صلاحية سن قوانين مساعدة ووضع التعليمات المناسبة، اتخاذ الإجراءات المناسبة في المنطقة المتضرّرة من تلوث الهواء.

5 المؤسسة المسؤولة عن إعادة تدوير نفايات التغليف في الدولة (بالعبرية): תמ"ר - תאגיד מחזור האריות בישראל (חל"צ).

ترخيص المصالح التجارية

السلطة المحليّة هي الجسم المسؤول عن قانونية عمل المصالح التجارية في منطقة نفوذها. يحدّد قانون ترخيص المصالح التجارية من العام 1968 الشروط المطلوبة لإصدار تراخيص للمصالح المختلفة، ويمنح السلطة المحليّة صلاحيات لتطبيق القانون. يرتبط موضوع ترخيص المصالح التجاريّة بمجال حماية البيئة كون أحد أهداف الترخيص المحدّدة في القانون هي أن لا تشكّل المصلحة التجارية خطراً على البيئة (مثل عدم انبعاث دخان وتلويث البيئة وعدم إحداث الضّجيج) والحفاظ على سلامة الجمهور. بالتالي، مصلحة تجارية تعمل بدون ترخيص من شأنها أن تضر بالبيئة وبجودة حياة السكّان. من ضمن الصلاحيات التي يمنحها القانون للسلطة المحليّة لتنفيذ واجباتها، يمنح القانون السلطة المحليّة صلاحية إجراء زيارات رقابة للمصالح التجارية، إصدار أمر لمعالجة القصور، إصدار أوامر إيقاف تشغيل إداريّة، وتقديم دعاوى قضائيّة ضد المصلحة التجارية المخالفة للقانون.

في هذا السياق يذكر أن مواقع النفايات ومحطّات الفرز (תחנת מלבן) ملزمة بإصدار تراخيص، وذلك بموجب أمر ترخيص المصالح (المصالح الملزمة بالترخيص) من العام 2013.

الإشعاع في المؤسسات التعليميّة

في بعض الحالات ووفق معايير معيّنة، يتوجّب على السلطة المحليّة مراقبة، متابعة، فحص وقياس الإشعاعات الصادرة عن الهوائيات الخليويّة وعن شبكة الكهرباء الموجودة داخل مباني المؤسسات التعليميّة وحولها.

نصب اللافتات

السلطة المحليّة هي المسؤولة عن تنظيم ومراقبة طريقة نصب اللافتات وعرض الإعلانات في منطقة نفوذها، وذلك بموجب المادة رقم 246 من قانون البلديّات، حيث إن نصب لافتات بشكل عشوائي وفوضوي من شأنه أن يمسّ بجمال الحيّز العام وجودة حياة السكّان. يتوجّب على السلطة المحليّة سن قانون مساعد يحدّد التعليمات لنصب اللافتات، الرسوم المطلوبة من المواطن، والصلاحيات التي تملكها السلطة لتنفيذ واجباتها (مثل تخريم مخالفتي القانون، وإزالة وإتلاف لافتات نصبت بشكل غير قانوني).

نشر المعلومات البيئية

قانون حرية المعلومات من عام 1998 ينص بشكل واضح على حق كل مواطن أو منظمة مدنيّة في تلقي معلومات من مؤسسات الدولة والسلطات المختلفة. وفق التعديل الذي سن عام 2005 (مبادرة جمعية مواطنون من أجل البيئة) تم منح مكانة خاصة للمعلومات المتعلقة بالبيئة، حيث ينص بند 6أ على أن السلطات ملزمة بنشر المعلومات المتعلقة بجودة البيئة الموجودة بحوزتها أو التي تلقتها بطريقة أو بأخرى أو أعدت على يدها، في موقع الإنترنت الخاص بها أو في مكاتبها. في أنظمة حرية المعلومات (نشر المعلومات حول البيئة للجمهور)، من العام 2009 حدّدت أنواع المعلومات التي يجب على السلطة نشرها، مواعيد وطرق النشر.

من بين المعلومات التي يجب على السلطة نشرها في موقعها وبشكل دوري: نتائج فحوصات مياه الشرب والمياه المكررة للرّي، نتائج رصد جودة الهواء، نتائج قياس الإشعاع، الضجة والرائحة في مناطق عامة، معطيات حول مكبّات نفايات وحرقت نفايات وغيرها...

كما وتنص الأنظمة على نشر المعلومات أو البيانات خلال 3 أشهر من تلقيها أو إعدادها، وأن تبقى متاحة للجمهور لمدة لا تقل عن سنة في موقع الإنترنت وسبع سنوات في مكاتب السلطة.

صلاحيات السلطة المحلية لتطبيق القوانين البيئية

قانون السلطات المحلية (تطبيق بيئي - صلاحيات المراقبين)

القانون الأساسي الذي تستمد منه السلطات المحلية صلاحياتها للعمل من أجل حماية البيئة هو قانون السلطات المحلية (تطبيق بيئي - صلاحيات المراقبين) من العام 2008 (חוק הרשויות המקומיות (אכיפה סביבתית - סמכויות פקחים), תשס"ח-2008)، الذي دخل حيز التنفيذ في كانون أول من العام 2009 (فيما يلي: "قانون التطبيق البيئي").

بدايةً، يجدر التنويه أن السلطات المحلية التي يبلغ عدد سكانها المسجل في سجل السكان أكثر من 20 ألف نسمة ملزمة بالعمل وفق قانون التطبيق البيئي، أما السلطات المحلية التي لا يتجاوز عدد سكانها المسجل في سجل السكان 20 ألف نسمة بإمكانها العمل وفق القانون بحسب اختيارها (أي أنها غير ملزمة بتطبيق القانون). للأسف، يظهر تقرير مراقب الدولة للعام 2019 أن هذا القانون غير مطبق (تقريبًا بشكل مطلق) في السلطات المحلية.

يمنح قانون التطبيق البيئي السلطات المحلية صلاحية تطبيق عدّة قوانين وتشريعات - أضيفت كملحق يتضمن 19 بندًا - في مجال البيئة في مناطق نفوذها، منها: قانون الحفاظ على النظافة، قانون جمع النفايات والتخلص منها لإعادة التدوير، قانون الحفاظ على البيئة الساحلية، قانون هواء نظيف، قانون منع الأضرار البيئية، قانون حماية النبات وغيرها... (للاستزادة: قائمة القوانين المذكورة مرفقة في نهاية هذا الفصل).

كما يفهم من عنوان القانون، أداة العمل الأساسية لتطبيق القوانين في مجال البيئة هي توظيف مراقبين. تخول المادة رقم 3 من قانون التطبيق البيئي رئيس السلطة المحلية بتعيين مراقبين من بين موظفي السلطة المحلية (بعد أن يتم تأهيلهم) ومنحهم الصلاحيات المحددة في القانون، وذلك بعد استيفاء الموظف للشروط المحددة في هذه المادة.

تحدد المادة رقم 4 من قانون التطبيق البيئي الصلاحيات المعطاة للمراقب المؤهل من أجل الإشراف على تطبيق قوانين البيئة، منها: مطالبة أي شخص التعريف عن اسمه وعنوانه وإظهار بطاقة الهوية أو أي بطاقة تعريف رسمية أخرى، مطالبة أي شخص ذو صلة بتزويده بأي معلومة أو أي وثيقة بوسعها أن تضمن له أو أن تسهل عليه تنفيذ قوانين البيئة، إجراء فحوصات أو قياسات أو أخذ عينات لإجراء اختبارات، إعطاء أوامر بتسليمه عينات لفحصها في المختبر أو للاحتفاظ بها لفترة معينة أو لأي غرض آخر، وصلاحيّة الدخول لأي مكان، بشرط ألا يدخل لأماكن السكن إلا بأمر من المحكمة.

في حال كانت لدى المراقب المؤهل شبهات لمخالفة إحدى القوانين البيئية المخوّل بالإشراف عليها، يحق له: القيام بتحقيق مع أي شخص له علاقة بالمخالفة أو أي شخص من الممكن أن يملك معلومات تخص المخالفة (وذلك وفق

تعليمات محددة)، ضبط أي غرض متعلق بالمخالفة وتقديم طلب للمحكمة للحصول على أمر تفتيش بموجب المادة رقم 23 من قانون التوقيف والتفتيش وتنفيذه (وفق تعليمات محددة متعلقة بقانون التوقيف والتفتيش). في حال رفض شخص ما الانصياع لطلبات المراقب وكانت شبهات لإمكانية هربه أو هويته غير معروفة، يجوز للمراقب احتجازه حتى وصول شرطي، وفقاً لتعليمات قانون الإجراءات الجنائية (صلاحيات التطبيق - اعتقالات). من هنا نستنتج أن القانون يمنح المراقبين المؤهلين من قبل السلطة المحلية صلاحيات واسعة من أجل تنفيذ قوانين البيئة المختلفة، وبالإمكان القول إنها توازي صلاحيات شرطي.

من الجدير ذكره أنه بموجب المادة رقم 7 من قانون التطبيق البيئي، فإن الغرامة المالية التي تفرض على شخص ما من قبل المراقب أو التي فرضتها المحكمة نتيجة قيام المراقب بعمله، تُدفع لخزينة السلطة المحلية. من هنا، فإن تشغيل مراقبين مؤهلين ومنحهم الصلاحيات المحددة في قانون التطبيق البيئي يؤدي إلى تطبيق قوانين البيئة وبالتالي الحفاظ على البيئة في المجالات المختلفة، ويعود بالفائدة على خزينة السلطة المحلية. جباية غرامات مالية لخزينة السلطة المحلية تزيد من مدخولاتها وتساعد بتمويل تطبيق قوانين البيئة والمشاريع البيئية المختلفة، ومن شأنها أن تردع المواطن من ارتكاب مخالفات بيئية. في المقابل، عدم تطبيق القوانين البيئية من قبل السلطة المحلية يمكن أن يؤدي لتقديم دعاوى قضائية ضدها وتزيد من مصروفاتها بشكل كبير.

سن قوانين مساعدة

يجوز لكل سلطة محلية سن قوانين مساعدة لتمكينها من تنفيذ واجباتها المحددة في القوانين المختلفة لحماية البيئة في منطقة نفوذها. في هذا السياق يذكر أن العديد من السلطات المحلية العربية سنت قوانين مساعدة منذ سنوات عدة، لكن هذه القوانين محفوظة في أرشيف السلطات، وحال هذه البلديات يشهد على عدم تطبيق هذه القوانين. لذلك، لا يكفي سن هذه القوانين، بل يجب متابعة تطبيقها.

يرتكز تطبيق القوانين البيئية جزئياً على القوانين المساعدة، وهنا نأتي بأمثلة لقوانين مساعدة سنتها السلطات المحلية في مجال الحفاظ على البيئة:

أ. قانون مساعد (منع المكارِه والحفاظ على النظام والنظافة)

ب. قانون مساعد (إعادة التدوير)

ج. قانون مساعد (الإعلانات واللافتات)

د. قانون مساعد (الإشراف على الكلاب والقطط)

هـ. قانون مساعد (المسالخ والرقابة البيطرية)

و. قانون مساعد (الصرف الصحي)

تحدّد القوانين المساعدة الرسوم والضرائب المطلوبة من المواطن لتمويل أعمالها، مراحل استصدار تراخيص في المجالات المختلفة (مثل خطوط المجاري والمياه، البناء، المصالح التجارية)، طرق تطبيق القوانين، وتحدّد الغرامات

الماليـة التي يتم فرضها على مخالفـي القوانين وطرق جبايتها. من هنا، يعتبر تطبيق القوانين المساعدة مصدر دخل مهم لخزينة السلطة المحلية ويعزّز مبدأ احترام القانون لدى المواطن.

يتولى المراقبون المؤهلون من قبل السلطة المحليـة تطبيق تعليمات القوانين المساعدة التي سنّتها السلطة المحليـة، ومعاقبة مخالفـي هذه القوانين.

قائمة القوانين التي يسري عليها قانون التطبيق البيئي

תוספת

(חיקוקי סביבה)

1.	פקודת היערות.	
2.	עבירות לפי סעיפים 111, 111 א ו-111 ב לפקודת המכרות.	
3.	(א) עבירות לפי סעיף 71 ו-71 ד לפקודת בריאות העם, 1940.	צו תשע"ב-2012
	(ב) תקנות בריאות העם (טיפול בפסולת במוסדות רפואיים), התשנ"ז-1997.	
4.	עבירות לפי סעיף 20 ככא לחוק המים, התשי"ט-1959, למעט העבירות הקבועות בתקנות המים (מניעת זיהום המים) (סילוק שפכים מכלי שיט), התשנ"ט-1998.	
5.	חוק הגנת הצומח, התשט"ז-1956.	
6.	עבירות לפי חוק למניעת מפגעים, התשכ"א-1961, למעט עבירה לפי סעיף 11(א)(2).	
7.	חוק הדרכים (שילוט), התשכ"ו-1966.	
8.	עבירות לפי סעיף 13(א)(2) ו-1(3), (ב)(1) ו-1(ג), וסעיף 15 לחוק שמירת הניקיון, התשמ"ד-1984.	(תיקון מס' 5) תשע"א-2011
9.	חוק איסוף ופינוי פסולת למיחזור, התשנ"ג-1993.	
10.	(א) עבירות לפי סעיף 15(א) לחוק החמרים המסוכנים, התשנ"ג-1993, וכן עבירות לפי סעיף 16 ב לחוק האמור לעניין העבירות האמורות.	
	(ב) עבירות לפי סעיף 15(ב) ו-1(ג) לחוק החומרים המסוכנים, התשנ"ג-1993, וכן עבירות לפי סעיף 16 ב לחוק האמור לעניין העבירות האמורות.	
	(ג) (נמחקה).	(תיקון מס' 4) תשע"א-2011
11.	חוק צער בעלי חיים (הגנה על בעלי חיים), התשנ"ד-1994, ותקנות שהותקנו לפיו.	
12.	חוק איסור נהיגה ברכב בחוף הים, התשנ"ז-1997.	
13.	עבירות לפי סעיף 18(א)(3) לחוק הפיקדון על מכלי משקה, התשנ"ט-1999, וכן עבירות לפי סעיף 19 לחוק האמור לעניין העבירות האמורות.	
14.	חוק שמירת הסביבה החופית, התשס"ד-2004.	
15.	חוק הקרינה הבלתי מייננת, התשס"ו-2006.	
16.	עבירות לפי סעיף 15(א)(1), (3) ו-4 לחוק לסילוק ולמיחזור צמיגים, התשס"ז-2007, ולפי סעיף 15(א)(5) לחוק האמור, לעניין דיווח לפי סעיף 9(ב) לאותו חוק, וכן עבירות לפי סעיף 16 לחוק האמור לעניין העבירות האמורות.	
17.	חוק אוויר נקי, התשס"ח-2008, ואולם בביצוע תפקידיו לעניין מקור פליטה טעון היתר כהגדרתו בחוק האמור יפעל פקח על פי הנחיותיו של עובד מוסמך.	(תיקון מס' 1) תשס"ח-2008
18.	עבירות לפי סעיף 31(א)(1) או 2, (ב)(2) ו-1(ג)(2) לחוק להסדרת הטיפול בארזות, התשע"א-2011, וכן עבירות לפי סעיף 32 לחוק האמור לעניין העבירות האמורות.	(תיקון מס' 3) תשע"א-2011
19.	עבירות לפי סעיף 43(א)(1) ו-2, (ב)(13), (15) ו-1(17) ו-8 לחוק לטיפול סביבתי בצידוד חשמלי ואלקטרוני ובסוללות, התשע"ב-2012, וכן עבירה לפי סעיף 44 לחוק האמור לעניין העבירות האמורות.	(תיקון מס' 6) תשע"ב-2012

מאיר שטרית
שר הפנים

אהוד אולמרט
ראש הממשלה

דליה איציק
יושבת ראש הכנסת

שמעון פרס
נשיא המדינה

اللجان في السلطة المحلية وخاصة لجنة حماية البيئة

تتفرع من مجلس السلطة المحلية مجموعة لجان تقوم بالاهتمام بقضايا عينية من مجمل أعمال السلطة، وتعتبر لجان المجلس إطارًا هامًا يركز فيه المجلس أساس عمله، وكل لجنة عبارة عن جسم مختص يتخذ القرارات المتعلقة بمجال اختصاصه، فهناك لجان تهتم بضرائب الأملاك العامة، لجان تهتم بحماية البيئة، لجان تُعنى بحقوق الطفل أو المرأة، لجان لمحاربة العنف، لجان تهتم بالتربية والتعليم أو الرفاه وغيرها من اللجان التي تخدم مصالح الجمهور. يتألف مجلس السلطة المحلية من:

أ. لجان إلزامية، حيث إن وظائفها وتركيبها محدّدة بالقانون وعلى كل مجلس سلطة محلية الالتزام بإقامتها، وهذا ينبع من أهمية وجودها في السلطة وأهميتها وظيفتها.

ب. لجان اختيارية، وهي لجان يشكلها المجلس في حال كانت هنالك حاجة لمعالجة موضوع معيّن لا تهتم به لجنة من اللجان الموجودة. المادة رقم 150 من قانون البلديات تنص على أنه بالإضافة إلى اللجان الإلزامية المحدّدة بالقانون، يمكن للمجلس تشكيل لجان ثابتة أو مؤقتة وظيفتها تقديم الاستشارة للمجلس بمواضيع أو حالات معيّنة.

واجب تشكيل لجنة لحماية البيئة في السلطات المحلية

تعتبر لجنة حماية البيئة لجنة إلزامية في جميع السلطات المحلية.

بموجب المادة رقم 149 ي من قانون البلديات، يقوم المجلس البلدي باختيار لجنة لحماية البيئة، وظيفتها تخطيط برامج في مجالات الحفاظ على جودة البيئة وضمان التنمية والاستدامة البيئية. تقدّم لجنة حماية البيئة برامجها المخطّطة للمجلس البلدي للحصول على مصادقته، وتتابع تنفيذ البرامج الموافق عليها.

تتكوّن اللّجنة من:

أ. أربعة أعضاء مجلس.

ب. موظف كبير مسؤول عن مجال حماية البيئة في البلدية.

ج. ممثلان عن الجمهور من سكّان البلدة؛ يقوم المجلس البلدي باختيار الأول بالاستشارة مع منظمات محلية تعنى بالحفاظ على جودة البيئة، أمّا الممثل الثاني عن الجمهور تقوم منظمات محلية باختياره. في حال عدم وجود منظمات محلية، يقوم المجلس البلدي باختيار الممثل الأول عن الجمهور بالاستشارة مع منظمة قطرية تُعنى في مجال البيئة، وتقوم المنظمة القطرية باختيار الثاني.

يقوم المجلس البلدي باختيار رئيس اللّجنة من بين أعضائه.

حسب المادة المذكورة أعلاه يجب دعوة ممثل عن منظمة قطرية وممثل عن وزير حماية البيئة لجميع جلسات لجنة حماية البيئة. المنظمة القطريّة التي تم تعيينها لهذا البند هي منظمة الحياة والبيئة (חיים וסביבה).

كل ما ذكر أعلاه صحيح أيضاً للمجالس المحليّة والإقليمية، وذلك بموجب المادة رقم 13ب من قانون المجالس المحليّة.

تتميز تركيبة لجنة حماية البيئة بأنها تتألف من منتخب جمهور، موظف السلطة المحليّة وممثلي جمهور، ممّا يعبر عن خاصيّة هذه اللّجنة وأهميّة تشكيلها. إضافةً لذلك، تتميّز اللّجنة بواجب إشراك منظمات بيئيّة في اختيار ممثلي الجمهور أعضاء اللّجنة وفي عمل اللّجنة الجاري، ممّا يعبر عن خاصيّة العمل البيئي وأهميّة التعاون بين السلطة المحليّة، السلطة المركزيّة والمنظمات البيئيّة.

من هنا، وجود لجنة لحماية البيئة في السلطة المحليّة تقوم بوظيفتها المحدّدة في القانون، تعمل بالوتيرة المناسبة، تشارك الجمهور عن طريق انتخاب ممثلي جمهور، وتدعو ممثلين عن وزير حماية البيئة والمنظمات البيئيّة إلى جلساتها، يجعلها قادرة على أخذ دور مركزي ومهم في إدارة قضايا البيئة.

سيرورة عمل اللّجنة

حدّد المشرّع طريقة عمل اللّجان في المادة رقم 166 من قانون البلديات. بموجب هذه المادّة على لجنة حماية البيئة (كونها لجنة إلزاميّة) أن تعقد اجتماعاً، على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر، وفي حال لم يتم ذلك، يأمر رئيس البلدية بعقد اجتماع للّجنة ويقوم بتحديد جدول أعمال اجتماعها. يُذكر أن رئيس اللّجنة مخوّل بأن يدعو لاجتماع اللّجنة في أيّ وقت.

بما يخص المجالس البلديات، يجب على رئيس اللّجنة أن يدعو لاجتماع في الحالات التّالية: بموجب قرار اللّجنة، بموجب طلب ثلث أعضاء اللّجنة، بموجب طلب المجلس أو بموجب طلب رئيس البلدية.

بما يخص المجالس المحليّة، تنص المادة رقم 131 من أمر المجالس المحليّة أنه على اللّجنة أن تعقد اجتماعاً، على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر، وفي حال لم يتم ذلك، يأمر رئيس المجلس المحلي بعقد اجتماع للّجنة ويقوم بتحديد جدول أعمال اجتماعها.

يُذكر أن رئيس اللّجنة مخوّل بأن يدعو لاجتماع اللّجنة في أيّ وقت. يجب على رئيس اللّجنة أن يدعو لاجتماع في الحالات التّالية: بموجب قرار اللّجنة، بموجب طلب لجنة الإدارة أو بموجب طلب لجنة المراقبة (هذه التعليمات تنطبق أيضاً على المجالس الإقليمية).

كل لجنة من لجان المجلس مخوّلة بتنظيم أعمالها ولساتها بنفسها في حال لم ينص القانون على نظام آخر، مع الأخذ بعين الاعتبار قرارات المجلس. في حال أرادت اللّجنة استيضاح مسألة معيّنة في مجال اختصاصها، يمكنها تشكيل لجنة فرعيّة من بين أعضائها لكي تقوم بهذا الاستيضاح، وتقوم بعدها بتقديم استنتاجاتها للّجنة.

معلومات حول عمل لجان حماية البيئة في السلطات المحليّة العربيّة

في النصف الثاني من العام 2021 انطلق مشروع مشترك بين جمعية "محامون من أجل إدارة سليمة"، جمعية "مواطنون من أجل البيئة" وجمعية "الحياة والبيئة"، هدفه إقامة لجان حماية البيئة في جميع السلطات المحليّة العربيّة، تفعيلها بالوتيرة المناسبة، إشراك الجمهور (عن طريق انتخاب ممثلي جمهور) في عمل اللجان، وتعزيز مكانة هذه اللجان ودورها في إدارة قضايا البيئة في السلطات المحليّة.

بموجب مسح أجري ضمن هذا المشروع المشترك يظهر أن غالبية السلطات لم تُقم اللّجنة، أو أن اللّجنة لم تلتئم وفق القانون. تبين حتى الآن أنه من أصل 84 سلطة محليّة عربيّة، اللّجنة لا تعمل بتاتاً في 50 سلطة، في 11 سلطة أخرى لم تعقد اللّجنة سوى جلسة واحدة أو جلستين منذ إقامتها، وفي الغالبية الساحقة من السلطات لم يُلاحظ نشاطاً جدياً لعمل اللّجنة. أظهر المسح أيضاً أنّ سلطات عديدة لم تعين ممثلي جمهور من سكّان البلدة كأعضاء في اللّجنة، ممّا يجعل تركيبة اللّجنة مخالفة للقانون ويمسّ بنجاحة نشاطها.

بالطبع، السلطة المحليّة التي لم تقم لجنة لحماية البيئة، أو أقامت لجنة "على الورق" فقط ولم تلتئم أبداً منذ إقامتها، تلغي بذلك إمكانية القيام بوظائف اللّجنة التي حدّدها القانون، تلغي إمكانية إشراك الجمهور في اللّجنة، وتضعف إمكانيات التعاون مع منظمات البيئة.

لجنة حماية البيئة: من الرّوياً إلى خطة عمل مهنيّة

كما ذكر أعلاه، لجنة حماية البيئة هي لجنة إلزامية، لذلك على المجلس البلدي إقامة هذه اللّجنة، التي ستعمل طوال فترة ولاية المجلس (أي لمدة 5 سنوات)، بعد الانتخابات مباشرةً.

بعد إقامة لجنة لحماية البيئة، على أعضاء اللّجنة الاجتماع لجلسة افتتاحية يتم فيها التعارف بين أعضاء اللّجنة، تحديد مواعيد ثابتة لجلسات اللّجنة ومكانها، بحث المواضيع والقضايا الأساسية التي ستعالجها اللّجنة خلال الدورة الحالية، بلورة خطة عمل للّجنة، وبناء دستور داخلي خاص بها. عند بلورة خطط العمل، من المهم فحص ومراجعة خطط العمل التي حددتها لجنة حماية البيئة السابقة (إذا وُجدت)، وأخذها بعين الاعتبار. في هذا السياق نشير لأهمية عضوية موظف/ة السلطة المحليّة في لجنة حماية البيئة، حيث إنه/ا، في غالبية الأحيان، عضو ثابت في اللّجنة ومسؤول/ة عن مجال حماية البيئة في السلطة المحليّة، لذلك من شأنه/ا المساهمة بشكل جدّي في استمرارية العمل في القضايا البيئية الأساسية.

التخطيط وتحديد الأهداف

التخطيط هو مرحلة أساسية في العمل، إن كان على المدى القصير أو البعيد. في المرحلة الأولى من التخطيط لعمل لجنة حماية البيئة، يتم تحديد المشاكل البيئية التي تعاني منها البلدة والتي بإمكان اللّجنة المساهمة في العمل على حلّها، بحث ودراسة مسبباتها، ومن ثم بحث الحلول المقترحة لحل هذه المشاكل. من المفصّل أن تشمل مرحلة تحديد القضايا البيئية عملية إشراك للمواطنين عبر نشر استمارات ونحو ذلك.

في المرحلة التّالية يتم تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها. وفق نظريّة S.M.A.R.T - "الهدف الذكي"، هنالك خمسة معايير يجب مراعاتها لتحديد هدف ذكي، وهي:

- أ. **محدّد - Specific**: أي تحديد هدف واضح، وهذا يساهم في التركيز على تحقيق الهدف المرجوّ.
- ب. **قابل للقياس - Measurable**: أي إمكانية قياس درجة انجاز الهدف في المراحل المختلفة من العمل.
- ج. **قابل للإنجاز - Attainable**: أي وضع هدف واقعي، قابل للإنجاز والابتعاد عن الأهداف المستحيلة.
- د. **ذو صلة - Relevant**: أي أن الهدف مرتبط بالخطة المحدّدة، لكي لا يتم الانشغال بتحقيق هدف غير مهم.
- هـ. **ضمن إطار زمني محدّد - Timely**: أي بناء جدول زمني محدّد لتحقيق الهدف. من المهم تقييد تحقيق الهدف بفترة زمنية محدّدة، لمعرفة الوقت اللازم للعمل على تحقيق الهدف.

عند صياغة الهدف عليه أن يحوي إجابة لأربعة أسئلة: من سيحدث التغيير؟ ما هو التغيير الذي سيحدث؟ كم من التغيير يمكن إنجازه؟ متى أو خلال كم من الوقت؟

مثال 1 لهدف ذكي: إعداد محاضرات توعوية حول أهمية الحفاظ على النظافة والاستدامة البيئية في 12 مدرسة في البلدة خلال ثلاث سنوات، حيث يتم إعداد محاضرات في 4 مدارس في السنة الواحدة. يعتبر هذا الهدف واضح، يمكن متابعة تنفيذه (إذا تم إعداد محاضرات في 6 مدارس خلال ثلاث سنوات، يمكن القول أنه تم إنجاز 50% من الهدف)، قابل للإنجاز وواقعي، مرتبط ببرامج وخطط اللجنة لحماية البيئة، ومقيّد بفترة زمنية محدّدة.

مثال 2 لهدف ذكي: سيقوم أعضاء لجنة البيئة خلال السنة القريبة برفع مستوى إشراك الجمهور في البلدة بواسطة إقامة 3 طاولات مستديرة بمواضيع: النفايات ومعالجتها، الحيز العام والحصانة المجتمعية، بهدف تفكير وتخطيط مشترك متلائم مع احتياجات المواطنين.

خطة عمل تحوي أهداف تلبّي المعايير الخمسة المذكورة أعلاه هي خطة ناجعة، قابلة للتنفيذ وحصد النتائج المرجوة، إضافةً لكونها مستند أساسي سيرافق اللجنة في مسيرة عملها للقيام بوظيفتها المحدّدة في القانون. علاوةً على ما ذكر أعلاه، من المهم تحديد الأشخاص المسؤولين عن متابعة تنفيذ خطوات الخطة في الوقت المحدد (من بين أعضاء اللجنة أو موظفي السلطة المحلية).

لجنة حماية البيئة هي المحرك الأساسي لتسليط الضوء على القضايا البيئية في حيز السلطة المحلية وطرحها على طاولة النقاش في المجلس البلدي.

في الفصل القادم، سوف نشرح بتوسع عن أدوات عمل كل واحد من أعضاء لجنة حماية البيئة من أجل نجاعة عملها.

إشراك المواطن

يعتبر إشراك المواطن في خطط عمل اللجنة أمر ضروري وله إيجابيات كثيرة في تفعيل لجان البيئة في السلطات المحلية. يتم إشراك المواطن بواسطة وضع خطة عمل مهنية للجنة تشمل خطوات عينية لمشاركة المواطنين في جميع مراحل الخطة، بدءاً بالتخطيط واتخاذ القرار، مروراً بتفعيل المشاريع، وانتهاءً بمرحلة التقييم واستخلاص العبر. كي يتمكن مرّكز اللجنة وأعضاؤها من إنجاز السيرورة على أفضل وجه، من المستحسن استخدام هذه الوسائل أو أحدها:

أ. استمارات لمسح الاحتياجات: تتيح هذه الآلية إمكانية التواصل المباشر مع المواطن الذي يواجه المشكلات البيئية ويفترض به أن يشكّل جزءاً من سيرورة الحل. إضافة إلى أنّ هذه الآلية تقلص بشكل ملحوظ الحاجة لاستثمارات مادية مكلفة بجهات خارجية لإتمام هذه العملية.

ب. مجموعات بؤرية التي تتيح حواراً مفتوحاً بين كافة أعضاء المجموعة، حيث تهدف إلى دراسة معمّقة للتحديات البيئية المختلفة. قد تقسّم المجموعات البؤرية بحسب الفئات العمرية المختلفة، القضايا التي تناقشها، أو بحسب منطقة جغرافية وأحياء ومساحات عينية.

ج. طاوولات مستديرة تجمع المهنيين من مجالات مختلفة، لدراسة وتخطيط سبل الحل. تتميز الطاولة المستديرة بتنوع مجالات الاختصاص المختلفة وشمولية الحلول المنبثقة عنها، هذا بالإضافة إلى تسهيل تجنيد الموارد المادية (تجمع الميزانيات من الأقسام المختلفة في السلطة المحلية). كما تتميز الطاولة المستديرة أيضا باختصارها تكرار العمليات الإصلاحية أو تكرار مراحل مشتركة للحلول المختلفة.

أدوات العمل الأساسية لتفعيل لجنة حماية البيئة

كما ذكر أعلاه، تتكوّن لجنة حماية البيئة من أربعة أعضاء مجلس، موظف كبير مسؤول عن مجال حماية البيئة في السلطة المحلية وممثلان عن الجمهور من سكّان البلدة. لكل واحد من أعضاء اللّجنة دور مهم في تفعيل اللّجنة والمساهمة في نجاعة عملها بواسطة الأدوات التي يمتلكها.

دور عضو السلطة المحلية في تفعيل لجنة البيئة

يمنح القانون أدوات عمل أساسية لعضو السلطة المحلية من أجل القيام بوظيفته كمنتخب جمهور، وفي هذا القسم سوف نعرض ونشرح عن صلاحيات عضو السلطة المحلية، التي من شأنها أن تساعد بالقيام بمهمته كعضو لجنة حماية البيئة، وهي: الحق في الحصول على معلومات، الحق في تقديم استجواب والحق في طرح موضوع على جدول أعمال المجلس البلدي.

الحق في الحصول على معلومات

يعتبر تزويد المعلومات لأعضاء السلطات المحلية أمر جوهري وبالغ الأهمية في نشاط منتخبي الجمهور، فهو الذي يساعدهم بالإشراف على العمل والمشاريع، متابعتها ومراقبة عمل السلطة المحلية. لذلك، يكفل القانون أنظمة وأدوات متعددة لتزويد أعضاء السلطات المحلية بالمعلومات.

موجب المادة رقم 140أ من قانون البلديات، يحق لأعضاء البلدية الاطلاع على كل وثائق، سجلات وتسجيلات البلدية، وعلى رئيس البلدية أو أي موظف مخوّل من قبله أن يزود عضو البلدية بالمواد المطلوبة، خلال فترة ثلاثة أيام من يوم تقديم الطلب. في حال لم يُستجَب طلبه، يمكن لعضو البلدية التوجه لقائم لواء وزارة الداخلية، الذي يقوم بدوره بالتقدم لرئيس البلدية بطلب للحصول على الوثائق خلال سبعة أيام من يوم التقدم بطلبه، وإلا أصدر أمرًا يلزم البلدية بتسليم الوثائق المطلوبة خلال فترة زمنية محددة.

يذكر أن الحق للحصول على معلومات، يشمل الحق بالاحتفاظ بنسخة وملخص من هذه الوثائق.

بما يخص المجالس المحلية والإقليمية، هذا الحق المهم والجوهري المذكور في المادة رقم 198 من أمر المجالس المحلية، والمادة رقم 235 من أمر المجالس المحلية (مجالس إقليمية). بموجب هذه المواد، يحق لكل عضو مجلس الاطلاع على وثائق ومستندات المجلس وفحصها، وبإمكانه أيضاً الحصول على نسخة وملخص من هذه الوثائق. تنص هذه المادة أيضاً على أنه من حق لجان المجلس الحصول على جميع وثائق ومستندات المجلس المتعلقة بالمواضيع المطروحة على طاولة البحث.

بما يتعلّق بتنفيذ القانون (في البلديات والمجالس) في عمل منتخبي الجمهور أعضاء لجنة حماية البيئة، يتعيّن على عضو المجلس التوجه لرئيس السلطة المحلية (ليس بإمكانه التوجّه بشكل مباشر لأحد الموظفين، أيّاً كان) من أجل تزويده بالمعلومات. يذكر أن القانون لم يحدّد طريقة تزويد المعلومات لعضو المجلس، لذا يمكن أن يتم تحديد مواعيد أسبوعية يقوم بها أعضاء المجلس بالاطلاع على المعلومات المطلوبة.

بشكل عام، الحق في الحصول على معلومات لا يعطي حقاً لعضو المجلس بتلقي معلومات سرية ويعتبر نشرها مساً بالخصوصية - كمعينة معلومات حول الوضع المالي لمواطني في قسم الجباية، أو معينة مستندات خاصة لمواطني في قسم الرفاه الاجتماعي. رغم ذلك، يحق لعضو اللجنة أن يطلب الاطلاع على بعض الوثائق السرية، إذا ما احتاجها لمناقشة مواضيع عمل اللجنة، حيث إن له الحق في تلقي جميع الوثائق والمستندات التي لها علاقة بموضوع النقاش، لكي تكون لديه معلومات وافية ولتتبلور عنده صورة كاملة عن موضوع النقاش.

يشار إلى أن الحق في تلقي المعلومات، الاطلاع عليها والحصول على نسخة منها يشمل أيضاً الحق في نشرها، حيث أن الحق في الاطلاع على المعلومات ونسخها غير مشروط بالالتزام بعدم نشرها.

الحق في تقديم استجواب

يعتبر حق تقديم استجواب من قبل أعضاء المجلس حق جوهرى ومهم لتنفيذ دورهم في مراقبة ومتابعة عمل السلطة المحلية وللقيام بتمثيل الجمهور على أتم وجه، كما هو متوقع منهم. كما أن الحق في الحصول على المعلومات يشكل وسيلة هامة لأعضاء المجلس في إنجاز عملهم (بما في ذلك عملهم في لجان السلطة المحلية)، هكذا أيضاً حق تقديم الاستجواب، فبعد الحصول على الإجابة تزول علامة الاستفهام حول قضية معينة، مما يؤدي إلى إزالة الشكوك حول العمل ويتم إنجازه بشكل أفضل.

المواد القانونية التي نظمت حق تقديم الاستجواب: للبلديات: المواد رقم 36، 37 و 38 في الفصل التاسع من الإضافة الثانية من قانون البلديات؛ للمجالس المحلية: المواد رقم 41 و 42 في الفصل التاسع من الإضافة الثالثة لأمر المجالس المحلية.

بموجب القانون، يجب أن يكون موضوع الاستجواب متعلقاً بوقائع معينة (وليس نظرياً)، ويقدم الاستجواب خطياً، باختصار و فقط بصيغة سؤال. يحق لعضو البلدية تقديم استجواب لرئيس البلدية في موعد لا يقل عن سبعة أيام قبل انعقاد الجلسة العادية (للبلديات)، ويحق لعضو المجلس المحلي تقديم استجواب لرئيس المجلس قبل 48 ساعة على الأقل من عقد الجلسة العادية (للمجالس المحلية)، وعلى رئيس السلطة المحلية أو عضو السلطة المحلية المسؤول عن القضية المطروحة والمخوّل من قبل الرئيس، أن يجيب على السؤال المطروح خطياً وباختصار وأن يقرأ الإجابة في الجلسة ذاتها (أو أن يقوم بتأجيل تقديم الإجابة حتى الجلسة العادية التالية، بشرط ألا يقوم بتأجيل تقديم الإجابة على أكثر من استجوابين بنفس الجلسة). على سكرتير السلطة المحلية توزيع رسالة الاستجواب والرد الخطي عليها لأعضاء السلطة المحلية.

في حال لم تقدم إجابة للاستجواب في الجلستين العاديتين اللتين عقدتا بعد تقديم الاستجواب، يتم طرح موضوع السؤال، بحسب طلب مقدم الاستجواب، كبنء أول على جدول أعمال الجلسة العادية القريبة ويتم مناقشته. من الجدير ذكره أنه من حق عضو السلطة المحلية أن يقدم استجوابين على الأكثر قبل كل جلسة عادية.

من حق مقدم الاستجواب، بعد سماعه الإجابة على استجوابه، أن يسأل سؤالاً شفهياً إضافياً قصيراً يركز على فحوى الإجابة، ويقوم الرئيس أو عضو السلطة المسؤول عن القضية المطروحة والمخوّل من قبل الرئيس بالإجابة بشكل مختصر وشفهي، ولا يتم مناقشة السؤال أو الجواب الإضافي في المجلس.

الحق في طرح موضوع على جدول الأعمال

هنا أيضاً، كما الحق في الحصول على معلومات وتقديم استجواب، يكفل القانون الحق لأعضاء المجلس بتقديم اقتراحات على جدول الأعمال ليتم مناقشتها في الجلسات، وبذلك يكون عضو المجلس جزء لا يتجزأ من إدارة السلطة المحلية ونشاطها.

المواد القانونية التي نظمت هذا الحق: للبلديات: المواد رقم 27 و28 من الإضافة الثانية من قانون البلديات؛ للمجالس المحلية: المادة رقم 27 من الإضافة الثالثة من أمر المجالس المحلية.

بموجب القانون، يجب على عضو البلدية الذي يريد طرح موضوع على جدول أعمال الجلسة العادية أن يقوم بتقديم الاقتراح قبل 72 ساعة على الأقل من انعقاد الجلسة العادية، أما عضو المجلس المحلي يجب أن يقدم الاقتراح قبل 48 ساعة على الأقل من انعقاد الجلسة العادية. في الجلسة العادية، يتم مناقشة الاقتراحات لجدول الأعمال حسب ترتيب تقديمها. يتم مناقشة أربعة اقتراحات على الأكثر في الجلسة العادية، وفي حال طرحت أكثر من 4 اقتراحات على جدول الأعمال، من قبل الائتلاف أو من قبل المعارضة، يجب مناقشة اقتراحين، على الأقل، تم طرحهما من قبل المعارضة.

يعتبر الحق في طرح مواضيع على جدول أعمال جلسات مجلس السلطة المحلية إحدى أدوات العمل المهمة لعضو لجنة حماية البيئة. وظيفة اللجنة تخطيط برامج عملها، ولا يمكن تنفيذ أي برنامج بحاجة لميزانية بدون الحصول على مصادقة المجلس البلدي. من هنا، فإن نجاح اللجنة وأعضائها في بلورة مقترحاتهم لخطوات عملية وتخصيص الموارد المطلوبة لها، منوط إلى حد كبير بقدرتهم على طرح تلك النقاط للنقاش في جلسات المجلس.

دور الموظف المسؤول عن مجال حماية البيئة في تفعيل لجنة البيئة

كما ذكر أعلاه، أحد أعضاء اللجنة لحماية البيئة هو موظف كبير مسؤول عن مجال حماية البيئة في السلطة المحلية. باعتقادنا لهذا الموظف دور مهم وأساسي في تفعيل اللجنة.

أولاً، وظيفته في السلطة المحلية هي العمل على الحفاظ على جودة البيئة بواسطة الآليات المحددة في القوانين المختلفة في مجال البيئة، لذلك فهو على دراية تامة بالمكاره والمشاكل البيئية التي تعاني منها السلطة المحلية، والخطوات التي تتخذها السلطة المحلية لحل هذه المشاكل. إضافة إلى أنه عضو اللجنة الوحيد الذي يعمل فعلياً في مجال البيئة (غالباً)، وتطبيق القوانين ذات الصلة في العمل اليومي.

ثانياً، في غالبية الأحيان هو موظف ثابت في السلطة المحلية، أي لا يتغير من دورة انتخابية لأخرى مثل أعضاء المجلس. هذا الأمر يجعله الشخص المسؤول عن متابعة برامج ومخططات عمل اللجنة من دورة إلى أخرى، وهمزة وصل بين الأعضاء المنتخبين، ممثلي الجمهور وناشطين محليين وقطريين في المجال.

ثالثاً، بإمكانه المطالبة والمساهمة في الحصول على موارد مالية (لتنفيذ مشاريع للقسم المسؤول عن حماية البيئة في السلطة المحلية) وبشرية (لتعيين موظفين إضافيين للقسم المسؤول عن حماية البيئة).

إضافةً لذلك، لا بدّ أن نشير إلى أن أداة العمل الأساسية لتطبيق القوانين في مجال البيئة هي توظيف مراقبين ومنحهم الصلاحيات المذكورة في قانون التطبيق البيئي (انظروا فصل "واجبات وصلاحيات السلطة المحلية في مجال حماية البيئة" أعلاه). هؤلاء المراقبون يعملون في قسم حماية البيئة، بإشراف وإدارة الموظف الكبير المسؤول عن مجال حماية البيئة. فهو المسؤول فعلياً عن تطبيق تلك القوانين، ولهذا تأثير إضافي لعضو اللجنة على العمل اليومي للسلطة.

معلومات حول الوضع القائم في السلطات المحلية العربية

ضمن المشروع الحالي - الذي كما ذكر في المقدمة بدأ في النصف الثاني من العام 2021 بالشراكة بين جمعية "محامون من أجل إدارة سليمة"، جمعية "مواطنون من أجل البيئة" وجمعية "الحياة والبيئة" - أُجري مسح يظهر أن في غالبية السلطات المحلية العربية لا يوجد قسم مسؤول عن مجال الحفاظ على البيئة، وبالتالي لا يوجد موظف مسؤول عن هذا المجال. في غالبية السلطات يوجد قسم يدعى قسم الصحة أو قسم الصحة وترخيص المصالح، وتمنح للموظف المسؤول عن هذا القسم مسؤولية العمل في مجال الحفاظ على البيئة كونه الموظف "الأقرب" لهذا المجال، ويتم تعيينه كعضو في لجنة حماية البيئة في السلطة المحلية. هذا الموظف يملك وظيفة كاملة في القسم المسؤول عنه، والعمل في مجال الحفاظ على البيئة ما هو إلا عمل إضافي لوظيفته الأساسية، وهذا الأمر يقلل بشكل كبير من نجاعة العمل في هذا المجال.

عدم تخصيص قسم في السلطة يعنى بقضايا البيئة، وبالتالي عدم وجود موظف مسؤول ومختص في هذا المجال، يعتبر خلل جدّي في منظومة عمل السلطة المحلية في مجال البيئة. في الواقع، عدم وجود موظف مختص مسؤول عن مجال البيئة من شأنه أن يضعف بشكل كبير عمل لجنة حماية البيئة، والعكس صحيح، حيث أن وجود موظف كهذا يساهم في تفعيل اللجنة.

دور ممثلي الجمهور في تفعيل لجنة البيئة

كما أسلفنا أعلاه، اثنان من أعضاء لجنة البيئة هما بمثابة ممثلي جمهور من سكان البلدة، الأول يختاره المجلس البلدي بالاستشارة مع منظمات محلية تعنى بالحفاظ على جودة البيئة، أما الثاني تقوم منظمات محلية باختياره (أو منظمة قطرية في حال عدم وجود محلية). أي أنه يتم اختيار أشخاص يهتمون بموضوع الحفاظ على جودة البيئة من خارج منظومة السلطة المحلية (أعضاء وموظفين)، ولهم علاقات وتواصل مع منظمات تعنى بحماية البيئة.

لممثلي الجمهور في لجنة البيئة دور مهم في تفعيل اللجنة بواسطة الأدوات التالية:

- أ. إشراك الجمهور في برامج وخطط عمل اللجنة لتحسين جودة البيئة في البلدة ولمحاربة مكاره بيئية معينة.
- ب. تشكيل حلقة وصل مع الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بحماية البيئة لتدعيم عمل ومخططات اللجنة. بواسطة هذه الحلقة يتم دعوة أشخاص من الجمعيات والمؤسسات لجلسات اللجنة، طلب المساعدة من

- هذه المنظمات لمعالجة مشاكل بيئية، طلب مساعدة لرفع الوعي حول موضوع الحفاظ على البيئة في المدارس والمراكز المختلفة بواسطة محاضرات، ورشات عمل توعوية، منشورات.
- ج. إيصال صوت المواطن إلى اللّجنة، بعيداً عن التيارات والاعتبارات السياسيّة المختلفة.
- د. بشكل عام، يشغل هذا المنصب أشخاص يهتمون بالمجالات البيئية ولديهم خلفيّة مهنيّة قريبة من المجال، الأمر الّذي يضيف طرح مهني على النقاشات والحلول المطروحة.

ملحق رقم 1 - قصص نجاح ملهمة للجان حماية البيئة

تختلف المشاكل البيئية من سلطة محلية لأخرى، وبالتالي تختلف احتياجات السلطات المحليّة للحفاظ على جودة البيئة. هنا سنأتي ببعض الأمثلة لمشاريع ناجحة قامت بها لجان حماية البيئة في بعض السلطات المحليّة كنموذج يحتذى به وبارقة أمل للجان في السلطات المحليّة الأخرى. المشاريع والحلول التي سنذكرها قد لا تلائم سلطات محلية معيّنة أو لا يمكن تنفيذها وتطبيقها في سلطات أخرى، لذلك على كل سلطة محلية دراسة إمكانية تطبيق المشاريع المقترحة من قبل اللّجنة لحماية البيئة والفائدة التي ستعود بها على البلدة.

حالة 1:

في إحدى البلدات العربيّة، أدارت جمعية مواطنون من أجل البيئة مشروعاً يهدف لتأهيل ناشطات وناشطين للعمل في مجال البيئة المحليّة، من خلاله قامت الجمعية بمرافقة وإرشاد سكّان البلدة وتم القيام بمسح للوضع القائم والتحديات المختلفة في مجال البيئة. بعد جمع المعطيات وعرضها في جلسة لجنة حماية البيئة في السلطة المحليّة، قامت رئيسة اللّجنة بعرض المعطيات للنقاش في هيئة المجلس البلدي، وعلى أثر نتائج هذه المعطيات طالبت رئيسة اللّجنة بتخصيص مبلغ 200,000 ₪ للعمل الجماهيري في مجال البيئة. المجلس البلدي وافق على اقتراح رئيسة اللّجنة وتم تخصيص المبلغ ضمن ميزانية العام 2022.

حالة 2:

أحد الأهداف المركزيّة التي حدّتها لجنة حماية البيئة في إحدى البلديات هو الاستعداد للتعاطي مع أزمة المناخ. لذلك وكخطوة لتحقيق هذا الهدف، أوصت اللّجنة البلديّة بالتسجيل للمشروع المشترك لوزارة الطاقة، ووزارة حماية البيئة ووزارة الداخليّة. عقب مبادرة لجنة حماية البيئة، في عام 2021 شاركت البلديّة في هذا المشروع، وفي بداية عام 2022 أصدرت خطة عمل خاصّة بها للسنوات الثمانيّة القادمة للاستعداد لتغيّر المناخ وتطوير الطاقة المستدامة.

حالة 3:

أحد الأهداف المركزيّة الذي حدّته لجنة حماية البيئة في أحد المجالس ضمن خطة عملها هو تغيير سياسة تنظيم الشواطئ الواقعة تحت نفوذ المجلس، بما في ذلك العمل على تغيير المواقع التي يسمح المبيت فيها، ومعالجة النفايات على الشواطئ. لذلك، قامت اللّجنة بالاجتماع مع أقسام المجلس: قسم تحسين مظهر البلدة، قسم الهندسة، وقسم الاشراف والرقابة لدراسة المشاكل والاحتياجات الأساسية. بعد فحص القضية في المجلس، توجهت اللّجنة لسكان البلدة عن طريق استبيان لفحص احتياجاتهم وإعطاء آرائهم في هذه المسألة، لكي تتكوّن للّجنة صورة واضحة عن الموضوع من جميع الأطراف. عملت اللّجنة بمرافقة المجلس والسكّان لمدة سنتين متواصلتين لتحقيق الأهداف التي حدّتها بكل ما يخص الشواطئ، وفعلاً نجحت اللّجنة بتحسين طريقة التخلص من النفايات

على الشواطئ، منع الاعتداء على الحيز العام، وتحديد المواقع المعدّة للمبيت.

حالة 4:

أحد المواضيع الأساسيّة الذي تم إدراجه في خطة عمل لجنة حماية البيئة في أحد المجالس هو الحفاظ على الأشجار المعمّرة ومنع قطعها. ضمن هذا المشروع، تم إعداد فريق عمل من المواطنين، قام بإجراء مسح للأشجار المعمّرة في البلدة بمساعدة تطبيق "google maps". بواسطة هذه المعطيات يمكن للمجلس فحص ما إذا كانت خطط البناء تمسّ بالأشجار المعمّرة، وتساعد هذه المعطيات في تفادي قطع الأشجار المعمّرة في خطط البناء المستقبلية.

ملحق رقم 2 - مخطط لمشاريع مقترحة لحماية البيئة

كما رأينا سابقاً، لا يحدّد القانون وظيفة لجنة حماية البيئة لمجال معيّن، وبالتالي تستطيع هذه اللجان أن تعمل بالطريقة التي يتفق عليها أعضاء اللّجنة وكما تستوجب ظروف البلدة، مواردها ومشاكلها.

برامج لمعالجة النفايات

إحدى القضايا البيئية الشائعة التي تواجه البلديات العربية هي قضية النفايات (على أنواعها)، حيث تسبب معاناة يومية لسكان البلدة، ومن شأنها أن تخلق مكاره بيئية إضافية والتسبب بضرر على صحة وسلامة السكان. تتراكم النفايات بشكل يومي، لذلك يتطلب من السلطة المحليّة وضع خطة شاملة لكيفية جمع ومعالجة النفايات في منطقة نفوذها، كونها الجسم المسؤول عن تقديم هذه الخدمة الأساسيّة للسكان.

ضمن وظيفتها، تستطيع لجنة حماية البيئة القيام بتخطيط برامج، هدفها مكافحة ظاهرة النفايات. يمكن أن تكون البرامج مكتملة لعمل السلطة المحليّة أو أن تأتي لتحسين أداء السلطة وسد ثغرات لم تتم معالجتها من قبل، مثلاً: عدم وجود خطة عمل شاملة، عدم وجود أنظمة أو قوانين مساعدة، عدم التعاقد مع مقاولين أو شركات حسب القانون، عدم توفير كل الحلول الملائمة للسكان وغيرها. للتذكير، وظيفة لجنة حماية البيئة هي تخطيط برامج في مجالات الحفاظ على جودة البيئة وضمان التنمية والاستدامة البيئية، وتقدّم اللّجنة برامجها المخطّطة للمجلس البلدي للحصول على مصادقته، وتتابع تنفيذ البرامج الموافق عليها. يمكن أن تتطلّب البرامج المخطّطة موارد قليلة أو موارد كثيرة، ويمكن تخطيط برامج لتنفيذ على المدى القصير أو البعيد.

سنعرض فيما يلي جدولاً يتضمّن اقتراحات لبرامج مختلفة، ذات موارد قليلة أو كثيرة، يمكن تخطيطها من قبل لجنة حماية البيئة، على المدى القصير أو البعيد:

البرامج المقترحة		
موارد كثيرة	موارد قليلة	
<p>أ. تنظيف هوامش وأطراف البلدة.</p> <p>ب. توظيف مراقبين لتعزيز آليات الرقابة.</p>	<p>أ. تعيين جلسة أو سلسلة جلسات لعرض عمل السلطة والتعاقدات الموجودة والموارد.</p> <p>ب. إعداد محاضرات في المدارس لجميع الأجيال لرفع الوعي حول أهمية الحفاظ على النظافة، أهمية إلقاء النفايات في الأماكن المعدّة لذلك، والمخاطر البيئية التي يمكن أن تنتج من النفايات.</p> <p>ج. التوجه للصحافة والإعلام لتسليط الضوء على الموضوع وإثارة ضجة إعلامية ومحلية.</p> <p>د. القيام بحملة حول موضوع النفايات على صفحات التواصل الاجتماعي.</p> <p>هـ. تنظيم برامج تطوعية لتنظيف البلدة (وليس فقط يوم واحد في السنة).</p>	على المدى القصير
<p>أ. مطالبة السلطة المحليّة بالتعاقد مع شركة مختصة لبناء خطة عمل لمعالجة النفايات.</p>	<p>أ. المبادرة لبناء خطة عمل جديدة أو حثلنة الخطة القائمة.</p> <p>ب. مطالبة السلطة المحليّة بسن قوانين مساعدة لتمكينها من تنفيذ واجباتها لحماية البيئة.</p>	على المدى البعيد

برامج ضمن موضوع إعادة التدوير

ينقص المجتمع العربي والادراك حول موضوع إعادة التدوير الذي يعتبر من أهم سبل الحفاظ على البيئة والتقليل من التلوث البيئي. هنالك عدّة فوائد لإعادة التدوير وإحداها التقليل من النفايات التي يجب إرسالها لمكبّ النفايات.

الخطوة الأولى لإعادة التدوير هي فصل النفايات وتجميع كل نوع في حاويات منفصلة، ولكن هذه الخطوة بحاجة لتوفير أدوات من قبل السلطات المسؤولة، كما ولا يمكن إتمام هذه الخطوة بدون مشاركة واسعة من سكان البلدة. تتطلّب هذه الخطوة توفير حاويات في الحارات السكنية والمرافق العامّة لجمع المواد المختلفة والتعاقد مع عدة مقاولين، وفقاً لمنظومة الفصل التي يتم اختيارها. توفير هذه الأدوات يتطلّب ميزانيات، لذلك تستطيع لجنة حماية البيئة وضع اقتراح الخطة المتعلقة بإعادة التدوير وتقديمها للمجلس البلدي للحصول على مصادقته ومتابعة تنفيذها. في هذا السياق يذكر أنه في العديد من البلدات العربية وضعت حاويات لجمع عبوات المشروبات (قبل تعديل القانون سنة 2021 وتغيير منظومة جمع العبوات)، ولكن للأسف لم يحظ هذا المشروع بنجاح ولم تتم متابعته من قبل السلطات المسؤولة، بالرغم من الاقبال والتعاون من قبل السكان، حيث أنه لم يتم توفير كميات كافية من الحاويات، ولم يتم تفريغ الحاويات الممتلئة بالعلب البلاستيكية لأشهر عديدة، وبالتالي أصبح من غير الممكن الاستمرار بتجميع العلب في هذه الحاويات.

برامج لمعالجة ظاهرة رمي الخردوات

رمي الخردوات (بالأخص خردة السيارات) في الحيّز العام هي ظاهرة شائعة وأخذة بالازدياد في البلدات العربيّة، وتعتبر اليوم من المكاره البيئيّة الأساسيّة، ممّا يقتضي اتخاذ إجراءات مختلفة لمحاربة هذه الظاهرة. ضمن وظيفتها، تستطيع لجنة حماية البيئـة تقديم اقتراحات وبرامج للحدّ من هذه الظاهرة ومعالجتها.

البرامج المقترحة:

- أ. مطالبة السلطة المحليّة بسن قانون مساعد للخردوات يتضمّن تعليمات مختلفة لمعالجة رمي الخردوات.
- ب. تقديم اقتراح للسلطة المحليّة بتخصيص مواقع لرمي الخردوات والإعلان عنها لجميع السكّان. هذه المواقع تتم إدارتها عن طريق فرز أنواع الخردوات، إعطاء الخردوات لأشخاص يعملون ببيع الخردوات والخ...
- ج. إعداد محاضرات لرفع الوعي، والقيام بحملات توعوية على مواقع التواصل الاجتماعي.
- د. وضع لافتات تمنع رمي الخردوات في الحيّز العام.

ملحق رقم 3 - مثال لخطة عمل للجنة حماية البيئة

תוכנית עבודה לשנת 2021										
הערות	סטטוס	שותפים עיקריים	מדד					משימות מרכזיות/ אבני דרך	שם התוכנית	אגף
			ערך צפוי	יעד חצי שנתי	ערך השוואתי בהתחלה	תיאור המדד	מועד לבקרה			מחלקה
יבוצע בהתאם לתקצוב המועצה	בוצע	שפי"ע	טון 1000	טון 500	טון 800	פינוי פסולת בפועל	יוני	פינוי פסולת משטחים ציבוריים וחקלאיים	פינוי מפגעים	שיפור חזות פני היישוב ואיכות הסביבה
הוספת שעות נוספות בשעות לא שגרתיות	בוצע חלקית	דוחות נרשמו אבל לא אושר שעות נוספות	דוחות 25	דוחות 15	דוחות 10	דוחות נגד מפירי חוק	יוני	עבודות אכיפה ופיקוח בשטח	פיקוח ומניעת שפיכת פסולת בשטחים ציבוריים וחקלאיים	הסביבה
יש לגייס רכוז חינוך סביבתי מתקציב היחידה	לא בוצע	אג"ף משאבי אנוש	1	1	0	גיוס רכוז חינוך סביבתי	מרץ	חשיבות שמירה על הסביבה	גיוס רכוז חינוך סביבתי	קידום החינוך וערכי מצוינות

תב"ר	בוצע חלקית	פלג הגליל ומחלקת הנדסה	1	1	0	אישור התוכנית על ידי המועצה	יוני	הכנת תוכנית לביצוע	תוכנית אב לחיבור הבתים למערכת הביוב	שיפור השירות וחיווק האימוץ עם התושב
אין	בוצע	שפי"ע	10	5	0	חלוקת דוחות	יוני	פיקוח ואכיפה	טיפול בזיהומי קרקע ואויר, ומפגעי רעש וקרינה	שיפור חזות פני היישוב ואיכות הסביבה
אין	בוצע	שפי"ע	24	12	20	ביצוע ביקורות	יוני	ביצוע תקופתיות	בקרה על התנהלות תחנת המעבר, ואיסוף הפסולת בכפר	חיווק תשתיות פנים ארגוניות
אין	לא בוצע	אג"ף מאבי אנוש	1	1	0	גיוס רכוז פסולת	מרץ	גיוס רכוז שיטפל בכל נושא הפסולת בישוב	גיוס רכוז פסולת	חיווק תשתיות פנים ארגוניות